تقرير الحوكمة السنوي 2025

QIIB الدولي الإسلامي

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه وسلم .....

السادة المساهمين الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته,,,

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الإخوة أعضاء مجلس الإدارة يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي عن الحوكمة ببنك قطر الدولي الإسلامي لعام 2025م تطبيقاً لنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية و امتثالاً لتعليمات حوكمة البنوك رقم 2022/25 والصادر بتاريخ 30 أغسطس 2022م وتعليمات الحوكمة الداخلية في البنك .

وانطلاقا من رسالتنا المبنية على "طريقة التوازن" نلتزم في الدولي الإسلامي بمبادئ الحوكمة والعمل جاهدين للوصول إلى أعلى المستويات العالمية وتطبيق أفضل المعايير الدولية في مجال الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية.

ويتبنى الدولي الإسلامي أعلى معايير الإفصاح والشفافية في إطار الحوكمة الرشيدة والتي تلائم أعمال البنك وأنشطته وفقاً للتطورات المحيطة به، حيث يلتزم البنك بتقديم معلومات دقيقة ومتكاملة وحديثة للمساهمين ، بما يتفق مع المتطلبات التشريعية والرقابية ضمن إطار عمل يعتمد على الشفافية.

إننا نعمل في الدولي الإسلامي على الالتزام بالقيم والضوابط والعهود والوفاء بها تجاه مساهمينا وعملائنا وموظفينا وموزّدينا وجميع أصحاب المصالح وتعزيز العلاقة معهم ورعاية مصالحهم والالتزام بمبادئ الشفافية والإفصاح ، وفي ظل استمرار البنك في تطوير البنية التشريعية الخاصة قام بتعديل النظام الأساسي من خلال الجمعية العامة غير عادية بما يتوافق مع أحدث أنظمة وتعليمات الحوكمة والإدارة السليمة والصادرة عن الجهات الرقابية واعداد سياساته بما يتناسب مع هذه التشريعات ، ونسال الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير للجميع .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته,,,

خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

Classified as Public | عام

تمهيد

عن الدولي الاسلامي..

لقد سجل الدولي الإسلامي نجاحاً كبيراً منذ بدء نشاطه في الأول من يناير 1991م بفضل الدعم والمساندة من قاعدة عملائه القوية وبفضل اتباع سياسات تشغيلية واستثمارية حكيمة ومتوازنة وتحقيق عوائد مجزية على استثمارات الودائع ورأس المال .

- **خدماتنا....**

يقدم الدولي الإسلامي خدمات مصرفية متكاملة وحديثة للعملاء من المؤسسات والأفراد من خلال عدة قنوات تشمل شبكة فروع موزعة جغرافياً في مختلف أنحاء قطر وشبكة أجهزة صراف آلي منتشرة في مختلف المناطق الحيوية بالإضافة إلى قنوات رقمية متطورة منها خدمات الهاتف المصرفي وخدمات الجوال المصرفي والإنترنت المصرفي للأفراد والشركات و الهاتف المرئي ومركز الاتصال الذي يقدم خدماته 7/24 .

- **الرسالة والرؤية**

الرسالة: نلتزم في الدولي الإسلامي بالعمل جاهدين للوصول إلى أعلى المستويات العالمية في مجال الحوكمة الإدارية والمسؤولية الاجتماعية.

الرؤيـة: أن ينسجم الدولي الإسلامي كشركة وطنية مساهمة عامة مع أحدث ما توصلت إليه تشريعات وتعليمات الحوكمة والإدارة السليمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية .

Classified as Public | عام

مبادئ الدولي الإسلامي الأساسية :

1. الهوية
2. الامتياز
3. الالتزام
4. العمل الجماعي
5. النزاهة
6. المسؤولية
7. التقدير
8. خدمة العملاء
9. المهنية
10. التطوير الذاتي

أهداف البنك

- رفع قيمة حقوق المساهمين إلى الحد الأقصى على أساس مستدام.
- الحفاظ على معدلات عالية لكفاية رأس المال ونسب السيولة.
- الحفاظ على مستوى رفيع لحوكمة الشركات.
- الحفاظ على أعلى مستويات التوا فق مع المعايير الدولية
- تأمين بيئة عمل عادلة ومحفّزة للموظّفين.
- مواكبة الاستراتيجية المالية للبنوك والمؤسسات المالية التي أطلقها مصرف قطر المركزي

Classified as Public | عام

نطاق تطبيق الحوكمة والتزام البنك بتطبيق قواعد الحوكمة

يسعى الدولي الإسلامي لتبني أفضل المعايير والممارسات في مجال الحوكمة وتطبيق تعليمات وإرشادات الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية الصادرة من مصرف قطر المركزي والالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بقرار هيئة للأسواق المالية رقم 5 لعام 2016 وقانون الشركات التجارية القطري، ولوائح الحوكمة الداخلية مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ والمعايير والممارسات والأحكام الدولية لقواعد الحوكمة وفقاً لخصوصيات دولة قطر بهدف تعزيز الثقافة المؤسساتية وتطبيق قواعد الإدارة السليمة في البنك بالإضافة إلى الحرص على مراعاة تطبيق المعايير والقيم الإسلامية في جميع معاملات الدولي الإسلامي وبذل الجهد لتطبيق ذلك من خلال تبني عدد من القيم على رأسها الأمانة والبر والتقوى والتي هي قيم عالمية لا اختلاف حولها .

تتمثل أبرز ملامح ممارسات الدولي الإسلامي بالعمل على الوفاء بمتطلبات الحوكمة في التزاماتنا تجاه حقوق المساهمين والعملاء والموظفين وجميع أصحاب المصالح وتعزيز العلاقة معهم ورعاية مصالحهم والالتزام بمبادئ الشفافية والإفصاح وتفعيل دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتحديد مسؤولياتهم وتدريبهم بصفة مستمرة والتأكد من وجود آليات لتعزيز فاعلية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

ويلتزم الدولي الإسلامي في ضوء التجارب والخبرات المكتسبة واحتياجات العمل وعملاً بالقوانين المحلية والمبادئ والمعايير الوطنية والدولية، بمراجعة وتحديث قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم البنك والسياسات والإجراءات الداخلية الأخرى التي يجب على أعضاء مجلس الإدارة وموظفي ومستشاري البنك الالتزام بها بصورة دورية لضمان التزام البنك بأفضل ممارسات الحوكمة لتتواكب مع المتغيرات الجارية سواء في الممارسات أو التطوير للإجراءات والتشريعات ذات العلاقة.

ويسعى البنك في تقرير الحوكمة السنوي مراعاة المصلحة العامة للمساهمين ومصلحة السوق المدرج بها و قواعد العامة التي وجدت لحماية للمستثمرين وسيقوم بتقريره السنوي المعد والمقدم للسادة المساهمين عن عام 2025م لعرض مدى الالتزام بالأحكام المذكورة لتحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم والتأكد من الالتزام بقواعد الشفافية والافصاح واتاحة المعلومات للجهات الإشرافية وأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للبنك وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة.

ويقوم مجلس الإدارة بالعمل على مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بصورة مستمرة والتي كان أخرها تعليمات حوكمة البنوك رقم 2022/25 والصادر من مصرف قطر المركزي بتاريخ 30 أغسطس 2022م ونظام حوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم 5 لعام 2025 حيث سنعمل على أخذ الخطوات الكفيلة باستكمال تطبيق ما تم تحديثه بهذه التعليمات بدء من تعديل النظام الأساسي حتى استكمال التطبيق العملي ضمن المهل المحددة لذلك وذلك سعياً لتحقيق مبدأ التداول العادل بين المساهمين، وتطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم البنك، إضافة الى مراجعة سياسات ومواثيق البنك، الإجراءات الداخلية التي يجب على الجميع الالتزام بها ومنها مواثيق المجلس واللجان ، وسياسة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وقواعد تداول الأشخاص المطلعين .....الخ .

تقرير الحوكمة

يعد مجلس الإدارة تقرير الحوكمة السنوي والذي يتضمن استكمالاً للإفصاحات الدورية خلال السنة المالية 2025 وذلك للعرض على السادة المساهمين بغية توضيح مدى التزام البنك بتطبيق أحدث قواعد الحوكمة والإدارة السليمة ، وذلك على الرغم مع وجود رأي مستقل من مدقق الحسابات الخارجي المعين من الجمعية العامة للمساهمين حول إلتزام البنك بتطبيق الحوكمة الإدارة السليمة حسب متطلبات الجهات الرقابية .

مجلس الإدارة

يتولى إدارة البنك حسب النظام الأساسي للبنك مجلس إدارة مكون من (11) عضو يتم انتخابهم من الجمعية العامة العادية بالاقتراع السري حسب قواعد التصويت التراكمي لمدة ثلاثة سنوات حسب الشروط المنصوص عليها بالنظام الأساسي ، ويضم مجلس الإدارة الحالي **ثلاثة أعضاء مستقلين (حوالي الثلث حسب تعليمات حوكمة البنوك وموافقة مصرف قطر المركزي)** من ذوي الخبرة من غير المساهمين وقد تم اختيارهم بناء على توصية لجنة الترشيحات والحوكمة في البنك واعتماد تعيينهم من الجمعية العامة للمساهمين بعد موافقة مصرف قطر المركزي عليهم إضافة الى أن أغلبية أعضاء المجلس وعددهم سبعة أعضاء غير تنفيذين .

ويتمتع أعضاء مجلس الإدارة وممثلي أعضاء مجلس الإدارة في الدولي الإسلامي بمؤهلات وخبرات كبيرة في القطاع المصرفي والمالي كما يتمتعون بقدر كافٍ من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة المناسبة لتأدية مهامهم بصورة فعّالة، ولديهم الوقت الكافي لممارسة أعمالهم وحضور اجتماعات المجلس واللجان بكل نزاهة وشفافية بما يحقق مصلحة البنك وأهدافه وغاياته وقد أعطى تنوع هيكل أعضاء مجلس الإدارة من مستقلين وتنفيذين وغير تنفيذين ضمان عدم تحكم عضو أو جهة في قرارات المجلس.

سعادة رئيس مجلس الإدارة سعادة الشيخ / خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني ليس له أي مهام تنفيذية في البنك وليس عضو في أي من لجان البنك المنصوص عليها في لائحة حوكمة الشركات المدرجة أو بتعليمات مصرف قطر المركزي و هي اللجنة التنفيذية أولجنة الترشيحات والحوكمة أو لجنة التدقيق أو لجنة المكافآت والحوافز أو لجنة المخاطر والالتزام .

وقد تم إعداد "ميثاق المجلس" والذي حدد مهام المجلس، وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم، وفقا لأحكام القانون وأنظمة الحوكمة السارية ويتم تحديثه باستمرار ونشره على الموقع الالكتروني للبنك ويعمل مجلس الإدارة على تحديث أنظمته وسياساته بشكل مستمر بما يتناسب مع تعليمات وممارسات حوكمة الشركات في قطر .

وقد تضمنت سياسات البنك ضمن (معايير وإجراءات انتخاب مجلس الإدارة) خطة للتعاقب الوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة في حال الغياب أو الاستقالة بما يتوافق مع القوانين القطرية.

حظر الجمع بين المناصب

يراعي جميع أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بحظر الجمع بين المناصب وتم تأكيد ذلك من خلال إقرارات شخصية بالالتزام بالقانون ولائحة حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق يتم الحصول عليها بشكل سنوي وتحفظ لدى أمين سر مجلس الإدارة .وجميع اعضاء مجلس الادارة ملتزمون بحظر الجمع بين

عام | Classified as Public

المناصب ، لايوجد أي عضو في أكثر من ثلاث شركات مساهمة مدرجة أو رئيس ونائب رئيس في أكثر من شركتين مساهمتين أو عضو منتدب في أكثر من شركة .

أعضاء مجلس الإدارة :

يتشكل مجلس الإدارة من أحد عشر عضواً وقد تم انتخاب عدد تسعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة اجتماع الجمعية العامة للمساهمين الذي عقد بتاريخ 14-3-2023 بعد صدور موافقة مصرف قطر المركزي على المرشحين التسعة بناء على دراسة من قبل لجنة الترشيحات واعتماد مجلس الإدارة لهذه التوصيات وعلى الأخص بعد التأكد من استيفاء شروط الترشح بما فيها شرط الاستقلالية للأعضاء المرشحين كمستقلين وتم اعادة فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة مرة ثانية لانتخاب عضوين اخرين بعد تعديل النظام الأساسي في الجمعية العامة غير العادية التي عقدت بتاريخ 20-3-2023 وتعديل عدد الى 11 عضو والذين قد تم انتحابهم في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين بتاريخ 2023/5/17 وأعضاء مجلس الإدارة الحالي وفق التالي:

اسم عضو مجلس الإدارة	اسم الممثل عن العضو في مجلس الإدارة	منصب العضو في مجلس الإدارة وصفة العضوية
شركة / دانة الصفاة التجارية شركة	الشيخ / د. خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة غير مستقل – غير تنفيذي
شركة / إنماء القابضة	راشد ناصر سريع الكعبي	نائب رئيس مجلس الإدارة غير مستقل –تنفيذي
شركة / التقى للعقارات والمقاولات	الشيخ عبد الله بن ثاني بن عبد الله آل ثاني	العضو المنتدب غير مستقل - تنفيذي
المجموعة الإسلامية القطرية للتأمين	الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني	غير مستقل - تنفيذي
شركة القارة للتجارة	الشيخ ثاني بن عبد الله بن ثاني آل ثاني	غير مستقل – تنفيذي
شركة مجموعة الرعاية الطبية	الشيخ / عبد الله بن خالد بن ثاني آل ثاني	غير مستقل – غير تنفيذي
شركة / فسيل للأعمال والعقارات	السيد / عزت محمد رشيد الرشيد	غير مستقل - غير تنفيذي
شركة الطيبين للتجارة والخدمات	السيد / د. عايض دبسان القحطاني	غير مستقل – غير تنفيذي
سعادة السيد / حسن عبد الله الذوادي	-------	مستقل – غير تنفيذي
السيد / شاهين جاسم السليطي	-----	مستقل – غير تنفيذي
السيد/ محمد بن عوجان صمعان الهاجري	---------	مستقل –غير تنفيذي

Classified as Public | عام

و يمثل مجلس الإدارة كافة المساهمين، ويسعى الى إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، ولم يصدر عنه أية أعمال أو قرارات تلحق ضررا بهم أو تعمل على التمييز بين المساهمين .

وينص النظام الأساسي وميثاق المجلس للبنك على مسؤوليات المجلس ورئيس مجلس الإدارة بشكل تفصيلي.

وقد فوض المجلس صلاحيات محددة للإدارة العليا و التنفيذية في البنك ويراجع السياسات الخاصة بعمل الإدارة بشكل دوري ويقوم بتحديث جدول الصلاحيات كل فترة و دراسة السلطات والصلاحيات واقرارها وتم إقرار تعديل وتجديد الصلاحيات الائتمانية في البنك ايضاً .

وقد فوض المجلس الإدارة التنفيذية صلاحيات محددة وفق جدول الصلاحيات المالية إضافة الى الصلاحيات الائتمانية سواء كانت شخصية أو من خلال لجان التمويل المختلفة في البنك وفي ما زاد عن الصلاحيات الممنوحة يتم رفعها للجان المختلفة المفوضة من مجلس الإدارة أولمجلس الإدارة لاعتمادها.

ويعتمد مجلس الإدارة سنوياً جدول تدريبي للسادة أعضاء مجلس الإدارة يتم من خلاله إطلاع السادة أعضاء مجلس الإدارة على مختلف مستجدات العمل المصرفي والمالي والقانوني الضروري لعمل البنك المصرفي والمالي والقانوني والمرتبط بأعمال البنك وقد تم عقد هذه الدورات التدريبية خلال عام 2025 .

ويتولى أمين سر مجلس الإدارة إيصال المعلومات والبيانات لجميع أعضاء المجلس لتمكينهم من القيام بواجباتهم ومهامهم بكفاءة.

ولمجلس إدارة البنك وفق النظام الأساسي جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارة البنك وقد قام بتفويض بعض صلاحياته الى اللجان التي شكلها وأولى إليها مهام محددة تضمنها سياسة وميثاق كل لجنة .

ويقوم مجلس الإدارة من خلال لجنة الترشيحات بتقييم نفسه سنويًا ، حيث توضح النتائج السنوية لعام 2025 وجداول الحضور السنوية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة و توزيع المسؤوليات بين أعضاء مجلس الإدارة التزام أعضائه بتحقيق مصالح البنك .

يلتزم البنك بتعليمات مصرف قطر المركزي التي حددت عدد أعضاء مجلس الإدارة بـ 11 عضو منهم ثلاثة أعضاء على الأقل مستقلين وبناء على موافقة مصرف قطر المركزي تم تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة 11 عضو منهم ثلاثة أعضاء منهم مستقلين ، وقد التزم البنك بهذه الموافقة ومن جانب أخر وفق لائحة حوكمة الشركات المدرجة القديمة يجب أن يضم مجلس الإدارة ثلث أعضاء مجلس إدارة من المستقلين ونظراً لأن عدد 11 عضو يتضمن كسور فقد تم الالتزام بتعليمات المصرف المركزي بوجود عدد ثلاثة أعضاء مستقلين وهو يتوافق مع لائحة الحوكمة الصادرة مؤخراً رقم 5 لعام 2025 .

رئيس مجلس الإدارة في البنك ومهامه :

يتولى رئاسة مجلس إدارة البنك سعادة الشيخ / خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني ممثل شركة دانة الصفاة ويتولى السيد / راشد ناصر الكعبي منصب نائب رئيس مجلس الإدارة أثناء غياب سعادة رئيس مجلس الإدارة ويتولى سعادة الشيخ / عبد الله بن ثاني بن عبد الله آل ثاني العضو المنتدب لمجلس الإدارة.

ويتمتع سعادة رئيس مجلس الإدارة بخبرة كبيرة في عمل البنوك والمؤسسات المالية والتأمين ولدى سعادة رئيس مجلس الإدارة الصلاحيات المحددة وفق القانون ووفق الصلاحيات الممنوحة له من مجلس الإدارة ليقوم بدوره ومسؤولياته بتمثيل البنك وذلك دون يكون له أي مسؤوليات تنفيذية كموظف في البنك.

ورئيس مجلس الإدارة هو الممثل القانوني للبنك ولمجلس الإدارة ، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة البنك بشكل فعال ومنتج .

وقد تضمن ميثاق مجلس الإدارة المحدث مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة ومنها اعتماد جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة إضافة إلى أي مواضيع يقترحها أعضاء مجلس الادارة. ويتم التواصل مع المساهمين والاستماع الى آرائهم ومتابعة توصياتهم التي يقترحونها من خلال الجمعيات العامة للمساهمين.

التزامات أعضاء المجلس

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة جميعاً بخبرات علمية وعملية في مجال عمل البنوك والقانون ويضعون مصلحة البنك والمساهمين و أصحاب المصالح بأولوياتهم ويشاركون بشكل فعال في المواضيع الهامة والمسائل الاستراتيجية للبنك ، وفي مراجعة سياسات وإجراءات عمل البنك، ومواردها، والتعيينات الأساسيّة، ومعايير العمل في البنك وبجميع ماورد بجميع الالتزامات المنصوص عليها في المادة ١٢ من نظام حوكمة الشركات المدرجة .

ويعمل مجلس الإدارة بالإضافة لمسؤولياته المذكورة في النظام الأساسي وميثاق مجلس الإدارة الى مراقبة أداء البنك في تحقيق أغراضه وأهدافه، ومراجعة التقارير الخاصة بأدائه بما فيها التقارير الربع سنوية والنصف سنوية والسنوية ومتابعة إجراءات الحوكمة والإدارة السليمة والتأكد من تطبيقها بالشكل الأمثل من خلال تقرير الحوكمة السنوي للبنك .

ويلتزم أعضاء المجلس أيضاً بعدم الأفصاح أو الإدلاء عن أي معلومات أو بيانات بدون إذن مسبق من مجلس الإدارة ولذلك حدد مجلس الإدارة بالإضافة الى سعادة رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه بالتصريح عن البنك السيد / د. عبد الباسط أحمد الشيبي – الرئيس التنفيذي للبنك المتحدث الرسمي باسم البنك وذلك بغية تحقيق متطلبات عمليات الإفصاح .

اجتماعات مجلس الإدارة

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة مرفقاً به جدول الأعمال قبل فترة تقديرية بعشرة أيام تقريباً، ويحق لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة إضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال ويتم اتخاذ القرارات المستعجلة بالتمرير من جميع أعضاء مجلس الإدارة وذلك عند الضرورة و يتم إعادة عرض هذه المواضيع في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة ويراعى أن لا تتجاوز المدة بين إجتماع مجلس الإدارة والاجتماع الذي يليه شهرين ولا يتعبر الاجتماع صحيحاً الا بحضور أغلبية الأعضاء ومن ضمنهم الرئيس أو نائبه.

وقد تم عقد عدد 16 اجتماع لمجلس الإدارة خلال عام 2025 وفق جدول الحضور المرفق بنهاية التقرير.

مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة :

خلال عام 2025 تم صرف مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بنسبة لا تتجاوز 1.3% من صافي أرباح السنة المالية السابقة بإجمالي مبلغ (17.200.000) فقط سبعة عشر مليون ومائتا ألف ريال قطري منها مبلغ (1,448,000) فقط مليون وأربعمائة وثمانية وأربعون ألف ريال قطري لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وحصة عضوين لسعادة رئيس مجلس الإدارة مع الأخذ بعين الاعتبار الحد الأقصى المسموح به وفق تعليمات مصرف قطر المركزي وهو مليونان وخمسمائة ألف ريال قطري إضافة الى مكافآة بمبلغ (400.000) فقط أربعمائة ألف ريال قطري عن رئاسة اللجنة التنفيذية في البنك عن السنة المالية 2024 إضافة الى بدلات حضور جلسات اجتماعات مجلس الإدارة لعام 2024 بإجمالي مبلغ (2,820,000) فقط مليونان وثمانمائة وعشرون ألف ريال قطري عبارة عن مبلغ 10 ألاف ريال لكل جلسة من جلسات مجلس الإدارة أو لجانه وذلك حسب لائحة بدلات أعضاء مجلس الإدارة وتعليمات مصرف قطر المركزي والبدل الشهري لسعادة العضو المنتدب للإشراف المباشر على أعمال البنك اليومية خلال عام 2024 حسب ما تم اعتماده من الجمعية العامة للمساهمين بمبلغ 150 الف ريال قطري شهرياً .

وتعتمد مكافآت المجلس وعلى الأخص ببدل الحضور على عدد مشاركة العضو في مجلس الإدارة واجتماعات مجلس الإدارة واللجان التي حضرها .

كما بلغت التعويضات المالية لأعضاء الادارة التنفيذية وإدراة البنك بمبلغ (38.562.000) فقط ثمانية وثلاثون مليون وخمسمائة واثنان وستون ألف ريال قطري ريال عن السنة المالية 2024م صرفت عام 2025.

Classified as Public | عام

أمين سر مجلس الإدارة :

أمين السر المكلف من مجلس الإدارة يحمل شهادة في القانون ودبلوم إدارة أعمال ولديه خبرة في أمانة سر شركة مساهمة لفترة تقارب 22 سنة إضافة إلى خبرته في مجال العمل المصرفي والمالي . وتم تكليفه من مجلس الإدارة للقيام بمهام تدوين كافة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس وحفظها وأرشفتها بطريقة تسهل الرجوع إليها إضافة الى المسؤوليات المطلوبة منه حسب لائحة الحوكمة والوصف الوظيفي لهذا العمل.

ومن مهام أمين السر تسجيل وتنسيق وحفظ جميع محاضر اجتماعات المجلس والجمعيات العمومية وسجلاته ودفاتره والتقارير التي ترفع من المجلس وإليه. كما يقوم أمين سر المجلس وتحت اشراف الرئيس بتأمين حسن إيصال وتوزيع المعلومات والتنسيق فيما بين أعضاء المجلس وبين المجلس وأصحاب المصالح الآخرين بالبنك بما فيهم المساهمين والإدارة والموظفين كما يقوم بالتأكد من أن أعضاء المجلس يمكنهم الوصول بشكل كامل وسريع إلى كل محاضر اجتماعات المجلس والمعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك.

هيئة الرقابة الشرعية

حسب النظام الأساسي للبنك تتكون هيئة رقابة شرعية في البنك من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من خلال الجمعية العامة للمساهمين بناء على توصية من مجلس الإدارة للحصول على المشورة الشرعية فيما يتعلق بأعمال البنك وقد عينت الجمعية العامة للمساهمين ثلاثة أعضاء من خيرة علماء الشريعة في قطر والخليج ومختصين في عمليات التمويل الاسلامي من أصحاب الخبرة و الاختصاص في أحكام الفقه والشريعة الإسلامية بالإضافة إلى الخدمات والأعمال المرتبطة بالمؤسسات المالية وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بدءً من عام 2023 لفترة ثلاث سنوات تنتهي 2026 حيث سيتم اعتماد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية باجتماع الجمعية العامة للمساهمين خلال عام 2026 والأعضاء الحاليين هم :

1. فضيلة الشيخ الدكتور / وليد بن هادي - رئيس هيئة الرقابة الشرعية
2. فضيلة الشيخ / عبد العزيز القصار - عضو الهيئة
3. فضيلة الشيخ الدكتور/ محمد أحمين - عضو الهيئة

وقدمت هيئة الرقابة الشرعية خلال عام 2025 تقريرها عن السنة السابقة للجمعية العامة للمساهمين كما جرى كل سنة اعداد تقرير سنوي بنتيجة اطلاعها على أعمال البنك وعقودها وأوراقها وقد أكد التقرير على أن البنك يراعي في أعماله المبادئ العامة للشريعة الإسلامية ويلتزم بتعليمات وتوجيهات هيئة الرقابة الشرعية .

Classified as Public | عام

لجان مجلس الإدارة :

اللجنة التنفيذية :

تشكيل اللجنة : تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة من أربعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة وتم تسمية رئيس اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة وتضم اللجنة الرئيس التنفيذي عضوا أيضاً في اللجنة وتقوم اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالعمل المصرفي والاستثمار الأمثل لموارد البنك وتسريع عمليات منح الائتمان في الصلاحيات التي تزيد عن صلاحية الإدارة التنفيذية والاشراف على سياسات البنك العامة وعملية تطوير أنظمة وبرامج البنك وتوزيعات الأرباح تحت الحساب لأصحاب الودائع وحسابات التوفير .

وحالياً تشكل اللجنة التنفيذية وفق ما يلي :

(1) السيد / راشد ناصر سريع الكعبي - نائب رئيس مجلس الإدارة - رئيس اللجنة

(2) سعادة الشيخ/ عبد الله بن ثاني بن عبد الله آل ثاني – العضو المنتدب - عضو اللجنة

(3) سعادة الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني – عضو اللجنة -

(4) سعادة الشيخ/ ثاني بن عبد الله بن ثاني آل ثاني – عضو اللجنة

(5) السيد/ عبد الباسط أحمد الشيبي - الرئيس التنفيذي - عضو اللجنة

مهام ومسؤوليات اللجنة :

الاشراف على إدارة البنك في حال عدم انعقاد المجلس في فترات متقاربة وإيجاد علاقة مستمرة بين مجلس الإدارة وإدارة البنك وإصدار الموافقات على منح التمويل المحلي ضمن الصلاحيات المخولة للجنة حسب سياسة التمويل المعتمدة من مجلس الإدارة ورفع التوصيات الى مجلس الإدارة للدخول في استثمارات خارجية أو في عمليات تمويل دولية أو الدخول في صكوك محلية ودولية أو صناديق دولية .

إضافة الى الإشراف على سياسة البنك العامة وتطوير أنظمة وبرامج البنك ومراجعة الهيكل التنظيمي وتوزيع الفروع واعتماد توزيعات أرباح أصحاب الودائع وحسابات التوفير تحت الطلب ..... الخ .

وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها وما تضمنته قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة إضافة الى تقرير سنوي عن أجتماعتها وأعمالها وقراراتها خلال السنة .

وتضمنت توصيات اللجنة خلال اجتماعاتها خلال عام 2025 منح التمويل الائتماني حسب الصلاحيات الممنوحة للجنة من مجلس الإدارة إضافة الى مواضيع تتعلق بالسياسات والتطوير وتوزيعات الأرباح تحت الحساب للمودعين وعدد من المواضيع المختلفة المتعلقة بالإدارات التنفيذية والهامة في البنك .

وقد اجتمعت اللجنة التنفيذية عدد (9) اجتماع خلال عام 2025 .

عام | Classified as Public

لجنة التدقيق :

تعد لجنة التدقيق في البنك من اللجان المتخصصة الرئيسية المشكّلة من قبل المجلس بما يضمن استقلاليتها، وقد تم اعتماد ميثاق اللجنة الذي ينظم عملها ،

الغرض من لجنة التدقيق:

هو مساعدة مجلس الإدارة (أو السلطات الإشرافية الأخرى) في تنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالإشراف على عملية إعداد و عرض التقارير المالية وتقارير التدقيق الداخلي ، والتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك بشكل عام.

تشكيل لجنة التدقيق:

تتكون لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء و أغلب أعضاء لجنة التدقيق من ضمنهم الرئيس أعضاء مستقلين بما فيهم رئيس اللجنة وجميعهم من غير التنفيذيين ومنهم أصحاب خبرة بالشؤون المالية والمحاسبية ومواضيع التدقيق وجميعهم غير أعضاء في لجان المجلس الأخرى .

وقد تم تعيين رئيس وأعضاء اللجنة بقرار من المجلس وفق مايلي:

(1) سعادة السيد/ حسن عبد الله الذوادي- عضو مجلس إدارة (مستقل) رئيس اللجنة

(2) السيد / محمد بن عوجان صمعان الهاجري – عضو مجلس الإدارة (مستقل) عضو اللجنة

(3– السيد / عزت محمد رشيد الرشيد - عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي) عضو اللجنة

اجتماع اللجنة و اتخاذ القرارات:

يجب أن لا يقل عدد اجتماعات اللجنة خلال السنة عن ستة اجتماعات مع أفضلية أن تكون اجتماعاتها متزامنة مع المواعيد المنتظمة لاجتماعات مجلس الإدارة و يجوز للجنة دعوة أي شخص من غير الأعضاء لحضور أي اجتماع بما فيهم الرئيس التنفيذي و رئيس قطاع التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي و أي موظف آخر، ويتكون النصاب القانوني في أي اجتماع للجنة من أغلبية أعضاء اللجنة من ضمنهم رئيس اللجنة .

تتخذ جميع قرارات اللجنة بإغلبية أعضائها الحاضرين في الاجتماعات، ويجوز أن تتم استيفاء الموافقات بالتمرير على المواضيع المستعجلة إذا كان هناك صعوبة في عقد الاجتماع.

مسؤولية لجنة التدقيق :

لجنة التدقيق الداخلي لديها مسؤوليات متعددة أهمها :

Classified as Public | عام

البيانات المالية: المراجعة والمصادقة على القوائم المالية المرحلية و السنوية الختامية للبنك ومناقشتها مع الإدارة التنفيذية و المدقق الخارجي قبل عرضهم واعتمادهم من قبل مجلس الادارة

الرقابة الداخلية : مراجعة مدى فعالية وكفاية نظام الرقابة الداخلية ونظام التحكم و التحوط للمخاطر الكلية و نظام الرقابة المالية و الممارسات المحاسبية و المالية للبنك.

التدقيق الداخلي : تقوم اللجنة بإدارة كافة الأمور المتعلقة بالتدقيق الداخلي والتي تشمل:

- اختيار وتعيين وإنهاء خدمات رئيس قطاع التدقيق الداخلي
- تقييم أداء رئيس وموظفي ادارة التدقيق الداخلي وتحديد رواتبهم وحوافزهم ومكافئهم
- مراقبة وتقييم استقلالية التدقيق الداخلي وتبعيته المباشرة للجنة التدقيق
- مراجعة و اعتماد الخطة السنوية للتدقيق الداخلي أي تعديلات عليها
- مراجعة فعالية أعمال التدقيق الداخلي ومدى الالتزام بالمعايير المهنية لممارسة التدقيق الداخلي
- مراجعة تقارير التدقيق الداخلي ومتابعة تطبيق التوصيات وخطط العمل الواردة بها
- مراجعة واعتماد الميثاق وخطة الاتصال ودليل العمل والهيكل التنظيمي للتدقيق الداخلي

التدقيق الخارجي: متابعة كافة الأمور المتعلقة بالمدقق الخارجي كالتوصية لمجلس الإدارة بالترشيح والعزل، والأتعاب، ونتائج التدقيق للمهام التي تم تكليفه بها ومراجعة نطاق التدقيق والتأكد من استقلالية المدققين ويشمل ذلك أي خدمات أخرى يقدمها المدقق الخارجي للبنك.

التقيد بالأنظمة والقوا نين: مراجعة فعالية نظام مراقبة الالتزام بالأنظمة والقوانين ونتائج التحقيقات والمتابعات التي تجريها الإدارة (وتشمل الإجراءات التأديبية) بشأن حالات عدم الالتزام و نتائج الفحوصات التي قد تجريها الأجهزة الاشرافية والرقابية، ونتائج ملاحظات المدققين ومراجعة عمليات تبليغ قواعد السلوك الى العاملين في البنك ، ومراقبة التقيد بها والحصول على تحديثات دورية من الإدارة التنفيذية والمستشار القانوني ومسئول الالتزام للبنك بشأن المسائل المتعلقة بالامتثال للقوانين و الأنظمة .

التبليغ و إصدار التقارير:-إصدار التقارير لمجلس الإدارة بصورة دورية بشأن نشاطات اللجنة و الموضوعات والتوصيات المتعلقة بها و مراجعة التقارير الأخرى التي يصدرها البنك و المتعلقة بمسؤوليات اللجنة.

مراجعة تقارير التدقيق الداخلي الربعية التي يتم رفعها بشكل ربع سنوي من قطاع التدقيق الداخلي في البنك والاجتماع مع مدير التدقيق وتلخيص أعمال التدقيق والرقابة الداخلية والإنجاز في خطة التدقيق السنوية المبنية على المخاطر، بالإضافة الى المتابعة على تطبيق توصيات التدقيق الداخلي وخطط عمل الإدارة لمعالجة ضعف الضوابط الداخلية المذكورة في هذه التقارير .

وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها وما تضمنت قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة.

اجتمعت لجنة التدقيق خلال عام 2025 عدد (6) اجتماعات وفق كشف الحضور المرفق بنهاية التقرير وقدمت توصيات مختلفة كالتوصية بتعين مدقق الحسابات الخارجي واعتماد خطة التدقيق السنوية وتثبيت رئيس قطاع التدقيق الداخلي ومراجعة تقارير التدقيق الداخلي حسب خطة التدقيق السنوية ورفع توصيات للإدارة التنفيذية لتصحيح وتصويب أي مخالفات ومتابعة تنفيذها من قبل قطاع التدقيق واعتماد السياسات والإجراءات الخاصة بالرقابة والتدقيق ومراجعة أداء الموظفين وترقية المستحق منهم ... الخ .

لجنة المخاطر والالتزام

الغرض من اللجنة :

مساعدة مجلس الإدارة و السلطات الإشرافية الأخرى في تنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالإشراف على عملية تقليل مخاطر البنك من جميع الجوانب المالية والتشغيلية والمصرفية ، والتأكد من فعالية نظام العمل المصرفي والرقابة الثنائية وحصر مخاطر البنك من كافة النواحي المالية والقانونية والتشغيلية من خلال تحقيق بيئة أمنه للبنك بشكل عام والإشراف على قطاع المخاطر والإدارات التابعة له .

و متابعة ضبط مخاطر الجرائم المالية المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب و الإشراف على امتثال البنك لمتطلبات الجهات الرقابية و التأكد من وجود الضوابط اللازمة و الأنظمة الآلية المساندة التي تساهم في مساندة و تعزيز الالتزام بالإضافة إلى تعزيز بيئة وثقافة الالتزام بالبنك .

تشكيل وأعضاء لجنة المخاطر والالتزام : تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة بثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة مع تسمية رئيس اللجنة وفق مايلي :

(1) سعادة الشيخ / ثاني بن عبد الله بن ثاني آل ثاني – رئيس اللجنة .
(2) سعادة الشيخ / عبد الله بن خالد بن ثاني آل ثاني - عضو اللجنة .
(3) السيد / د. عايض دبسان القحطاني - عضو اللجنة

Classified as Public | عام

وتم دعوة السيد / الرئيس التنفيذي أو ينوب عنه الى اجتماعات اللجنة بشكل دائم نظراً لأهمية حضوره إجتماعات اللجنة بشكل مستمر ,تتم الاجتماعات بحضور السادة رئيس قطاع المخاطر وقطاع الالتزام .

من مسؤوليات لجنة المخاطر والالتزام :

1) وضع استراتيجية شاملة حالية ومستقبلية حول نوع ومستوى المخاطر المقبولة لكافة انشطه البنك واعتمادها من مجلس الإدارة، والعمل على مراجعتها وتطويرها بشكل دوري .

2) وضع سياسات إدارة المخاطر في البنك تتناسب مع وضع وخصوصية البنك وحجم وتنوع انشطته وطبيعة المخاطر التي يواجهها وفقاً للاستراتيجية المعتمدة من المجلس وبحيث تتضمن هذه السياسات إجراءات عمل واضحة لإدارة المخاطر، وتحديد سقوف عليا للتعرض للمخاطر، ووجود نظام شامل لمراقبة المخاطر بشكل منتظم ، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسات بشكل دوري .

3) تزويد المجلس بتقارير دورية حول المخاطر التي يواجهها أو قد يتعرض لها البنك وأي تجاوزات عن القوانين والأنظمة ومراقبة مدى التزام الإدارة التنفيذية بسياسات إدارة المخاطر المعتمدة ومدى التزامها بالقوانين والأنظمة والاطلاع ومراجعة التقارير الواردة من قطاع إدارة المخاطر.

4) التحقق من وجود كادر مؤهل يعمل بشكل مستقل على إدارة المخاطر وذلك وفق نظام واضح لإدارة المخاطر يعمل على تحديد وقياس وضبط والتحوط لكافة المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية والسبل الملائمة لتخفيض مستوى المخاطر والخسائر التي قد تنجم عنها، والاحتفاظ برأس المال اللازم لمواجهتها .

5) التأكد من وجود خطة طوارئ وسياسة حماية لدى البنك تنسجم وأهداف قطاع المخاطر ومراجعة تقارير مخاطر الجرائم المالية المتضمنة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والالتزام ورفع التقارير والتوصيات الخاصة بالمخاطر الى مجلس الإدارة وأن مجلس الإدارة يولي اهتماماً خاصاً بنوعية ودقة واكتمالية ومصدر البيانات المستخدمة لتحديد وقياس المخاطر .

6) اعتماد سياسة وإجراءات عمل فاعلة لمراقبة الالتزام بالسياسات والتعليمات الرقابية وإجراءات وقائية لضمان الالتزام، بالإضافة إلى وضع الآليات المناسبة للإبلاغ عن أي تجاوزات ومخالفات في حينها ومحاسبة المسؤولين عنها .

7) متابعة أعمال قطاع الالتزام ومكافحة الجرائم المالية ومن ضمنها مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و مراجعة تقاريره الدورية الربعية وجميع ما يتعلق بأعمال القطاع .

Classified as Public | عام

8) مراجعة التقارير الدورية الصادرة عن قطاع الالتزام ومكافحة الجرائم المالية و إصدار التوجيهات المرتبطة بنتائج التقارير .

9) مراجعة الخطة السنوية الخاصة بقطاع الالتزام ومكافحة الجرائم المالية .

10) متابعة المنهج المبني على المخاطر و مراجعة أبرز مخاطر غسل الأموال التي يتعرض لها البنك و متابعة تطبيق الضوابط الرقابية لمنع و تقليل هذه المخاطر .

11) التأكد من وجود برنامج تدريبي شامل حول الالتزام ومكافحة الجرائم المالية وخاصة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يغطي كافة موظفي البنك بالإضافة إلى وجود برامج تدريبية متخصصة لتطوير موظفي إدارة الالتزام .

أهم توصيات وقرارات لجنة المخاطروالالتزام :

راجعت اللجنة خلال اجتماعاتها في عام 2025 التقارير الربع سنوية الخاصة بمخاطر الائتمان والسوق ومخاطر التشغيل والأمن السيبراني والجودة وتقارير الالتزام وتقارير مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وقامت بمراجعة تحديثات سياسات المخاطر وأصدرت توصياتها المختلفة لإدارة البنك لتصحيح أي خلل يظهر في التقارير ومن التقارير الدورية التي قامت بمراجعتها التقرير مقارن للأداء الفعلي مع حدود المخاطر المقبولة بشكل و تحليل نتائج معيار 9 و ملخص نسب السياسة الاستثمارية و تقارير مراكز السيولة لدى البنك قطر الدولي الإسلامي وتحليل المحفظة الاستثمارية و تقارير المخاطر التشغيلية واستمرارية العمل و تقارير ادارة جودة الخدمة وتقرير الامن السيبراني و تقرير مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال و تقارير أبرز مخاطر لغسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الجرائم المالية وعرض قائمة العملاء مرتفعي المخاطر من السياسيين وذلك بشكل تقارير ربع سنوية تراجع من قبل اللجنة لجميع الادرات والأقسام التي تتبع لقطاع المخاطر والالتزام ومكافحة الجرائم المالية .

وأوصت باعتماد الإطار العام للمنهج القائم على المخاطر و كل من مصفوفة تصنيف العملاء وفقاً للمنهج القائم على المخاطر دليل تقييم المخاطر بناء على الخدمات والمنتجات و مصفوفة تقييم مخاطر الخدمات والمنتجات الإطار العام لتقييم المخاطر والضوابط الرقابية الخاص بقطاع الالتزام (CRCA) ومكافحة الجرائم المالية (CRCA) .

ويتم مراجعة ملخص التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP لاعتماده من مجلس الإدارة كما في نهاية سبتمبر 2025 و ملخص النتائج وما يتعلق بها من سياسات واعتماد تقرير عن تركزات مصادر الأموال الذي يتم إرساله للجهات الرقابية

وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها وما تضمنته قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة إضافة الى عرض تقرير سنوي عن أعمالها ترفع في نهاية السنة .

اجتمعت لجنة المخاطر والالتزام خلال عام 2025 عدد (4) اجتماعات وفق كشف الحضور المرفق بنهاية التقرير .

لجنة الترشيحات والحوكمة

الغرض من اللجنة : تقديم مساعدة مجلس الإدارة في التوصية باختيار الأعضاء المناسبين لعضوية مجلس الإدارة من المستقلين ومراجعة مؤهلات وشروط المرشحين لمجلس الإدارة والتحقق من انطباق الشروط المحددة لعضوية مجلس الإدارة أو لوظائف البنك العليا والتأكد من تطبيق البنك لأفضل معايير الحوكمة في البنك والإدارة السليمة بما يتناسب مع تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية و مصرف قطر المركزي .

تشكيل اللجنة : يتم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة وتدعو اللجنة الرئيس التنفيذي أو رؤساء القطاعات لحضور اجتماعاتها متى كان حاجة أو مواضيع تحتاج الى ذاك ، وذلك باعتبار أن اللجنة تدرس وتراجع المرشحين للتعيين في الوظائف الإدارية العليا في البنك إضافة الى مهامها المختلفة مع مراجعة أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا في البنك وتقييم أدائهم بشكل مستمر وقد صدر قرار مجلس الإدارة بتشكيل اللجنة وتعيين رئيسها وفق ما يلي :

(1)- السيد / شاهين جاسم حمد السليطي– عضو مجلس الإدارة - رئيس اللجنة

(2)- سعادة الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني - عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة

(3)- السيد / د. عايض دبسان القحطاني – عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة

بعض مهام ومسؤوليات لجنة الترشيحات والحوكمة :

- اختيار الأشخاص المؤهلين للانضمام الى عضوية مجلس الإدارة من المتقدمين للترشح لعضوية مجلس الإدارة دون حرمان أحد من الأعضاء غير المستقلين للترشح من عضوية مجلس الإدارة في حال انطباق شروط الترشح عليهم واختيار المسؤولين الرئيسين في الإدارة التنفيذية بالبنك وفق المؤهلات للمرشح واختيار الشخص المناسب بالمكان المناسب وحسب الشروط التي تضعها اللجنة لكل وظيفة .
- وضع خطة ملائمة لإحلال واستبدال أعضاء المجلس بما يتماشى مع النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي .
- مراجعة سياسات الموارد البشرية بشكل عام للتأكد من وجود خطة إحلال (تعاقب وظيفي) للأعضاء مجلس الإدارة وللمسؤولين الرئيسيين في البنك .

Classified as Public | عام

- تقييم مدى فعالية مجلس الإدارة ككل وفعالية كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل مستقل وفق الأسس التي تضعها اللجنة لذلك وتقييم أداء المسؤولين الرئيسين في الإدارة العليا والتنفيذية في البنك ومدى تحقيقهم للأهداف المطلوبة ورفع هذا التقييم للجنة المكافآت ومجلس الإدارة .
- الإشراف على إعداد دليل وسياسات الحوكمة في البنك وتحديثه ومراقبة تطبيقه وذلك بالعمل مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة المختصة في البنك والإشراف على إصدار تقرير الحوكمة السنوية .

وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها تتضمن قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة مع رفع تقرير سنوي عن أعمالها وقراراتها لمجلس الإدارة .

وخلال اجتماعها في عام 2025 قدمت توصيات عديدة لمجلس الإدارة منها اعتماد تقرير الحوكمة السنوي للبنك والتأكد من مدى توافقه مع لائحة حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر لأسواق المالية وتقييم لجان المجلس وأعضاء المجلس وإجراء تقييم للإدارة التنفيذية العليا في البنك والنظر في مقتر ح تعديل سياسات الحوكمة الداخلية وتعديلات نظام حوكمة الشركات المساهمة الجديد و مراجعة تشكيل لجان مجلس الإدارة دورياً ومراجعة استقلالية الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وتوزيع المسؤوليات والمهام في مجلس الإدارة والإعلان فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة مع مواعيد فترة فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة واعتماد إجراءات و معايير ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة واستمارات الترشح والشروط المطلوبة لكل فئة من المرشحين لعضوية مجلس الإدارة وغير ذلك من المواضيع من اختصاصات اللجنة أو رفع توصيات لمجلس الإدارة فيما تجاوز صلاحياتها

اجتمعت لجنة الترشيحات والحوكمة خلال عام 2025 إجتماعين حساب احتياجاتها وذلك وفق كشف الحضور المرفق بنهاية التقرير .

لجنة المكافآت والحو افز :

الغرض من اللجنة :

التأكد من تحقيق العدالة والاستقلالية في منح المكافآت والتعويضات والحوافز في البنك من خلال سياسات وأسس سليمة وموضوعية تعتمد على ما تم تقديمه للبنك وكان له الدور الإيجابي في تحقيق نمو بإيرادات البنك باقل مخاطر ممكنة والتأكد من تجانس هذه المكافآت مع النتائج والمدة الزمنية التي صرفت فيها .

Classified as Public | عام

تشكيل اللجنة : تشكل اللجنة بقرار مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة ، وقد تم تشكيل لجنة المكافآت والحوافز بقرار من مجلس الإدارة وفق ما يلي :

(1)- السيد / د. عايض دبسان القحطاني – عضو مجلس الإدارة - رئيس اللجنة

(2)- السيد / شاهين جاسم السليطي – عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة

(3)- سعادة الشيخ / عبد الله بن خالد بن ثاني آل ثاني – عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة

بعض مسؤوليات وأهداف لجنة المكافآت والحوا فز

- الإشراف على سياسات وممارسات المكافآت والتعويضات والمزايا الخاصة بمجلس الإدارة وبالإدارة العليا والتنفيذية وجميع الوظائف المعتمدة وضمان مطابقتها لتعليمات الجهات الرقابية والإشرافية ومراعاة مصلحة البنك والمساهمين وموافقتها لأفضل الممارسات المصرفية والحوكمة بعد مراجعة عمليات التقييم التي تقوم بها لجنة الترشيحات لأداء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والتنفيذية والتأكد من أن سياسات منح المكافآت والحوافز المعتمدة من قبل المجلس تتماشى مع التعليمات المنظمة وأفضل الممارسات المصرفية والدولية بهذا الشأن والتأكد من أن سياسة منح المكافآت والحوافز تأخذ بعين الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك عند تحديد المكافآت بحيث تتم الموازنة بين الأرباح المتحققة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة والأعمال المصرفية .

- العمل مع لجنة المخاطر في تقييم الحوافز المقدمة بموجب نظام منح المكافآت المعتمد على تقييم المخاطر وأن المكافآت في البنك تعتمد على نظام موضوعي لقياس الأداء يرتبط بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية من أجل تقييم وقياس أداء الموظفين بمختلف المستويات وتم ربط بإطار زمني يصل لثلاثة سنوات لاحقة لتحقيق الإيراد وذلك بالنسبة للإدارة العليا .

وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها والتي تتضمن قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة إضافة الى رفع تقرير سنوي لمجلس الإدارة عن أعمالها وقراراتها .

وخلال اجتماعها عام 2025 قدمت توصيات بالمكافآت الخاصة بالعام الذي سبقه الى مجلس الإدارة ووفق الصلاحيات الممنوحة لها من مجلس الإدارة وأهم ما قدمته من **توصيات وقرارات اللجنة :**

- التوصية بتعديل سياسات المكافآت والحوافز والبدلات لأعضاء مجلس الإدارة واعتماد مخصص المكافآت السنوية للسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية الموظفين ومراجعة تقرير لجنة الترشيحات عن التقييم الذاتي لمجلس الإدارة واعتماد معايير صرف المكافآت السنوية لموظفي البنك .

Classified as Public | عام

- اعتماد مقترح توزيع المكافآت السنوية للإدارة العليا والتوصية واعتماد البدلات الخاصة لممثلي البنك في الشركات داخل وخارج قطر ، واعتماد منحة رمضان لموظفين البنك .
- ترقية وزيادة السادة رؤساء القطاعات.
- تحديث مؤشرات الأداء القياسية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك ومؤشرات الأداء الشخصي بناء على التقييم السنوي .
- النظر في زيادة أجور السادة رؤساء القطاعات والذين يتبعون للسيد / الرئيس التنفيذي والذي يتبعون للجان مجلس الإدارة .

اجتمعت لجنة المكافآت والحوا فز خلال عام 2025 اجتماع واحد وذلك حسب احتياجتها وفق كشف الحضور المرفق بنهاية التقرير .

تقييم مجلس الإدارة : يتم إجراء تقييم شامل لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشكل سنوي وخلال عام 2025 مع نتائج الأعمال السنوية واجتماعات اللجان وفق كشوف حضور الاجتماعات والتي توضح أن أعضاء مجلس الإدارة قد وزعوا المسؤوليات فيما بينهم وقاموا بدور فعال في إدارة البنك من خلال لجانه التي نفذت أهداف البنك .وبناء على تقييم مجلس الإدارة لنفسه وتم تكليف لجنة الترشيحات والحوكمة بمراجعة تقييم إضافي لأعضاء مجلس الإدارة والتأكد من توزع المسؤوليات بين أعضاء مجلس الإدارة وفق تشكيل لجان مجلس الإدارة الحالية ومراجعة استقلالية الأعضاء وفيما اذا حدث أي تغيرات خلال العام أثر على استقلاليتهم وكفاية عدد الأعضاء ونجاح المجلس ككل في تحقيق أهدافه .

الإدارة التنفيذية العليا بالبنك :

تطبيقاً لأفضل الممارسات المصرفية والحوكمة فقد تبنت إدارة البنك تطبيق سياسة الفصل بين المهام التنفيذية ومجلس الإدارة حيث تتولى الإدارة التنفيذية إدارة الأعمال اليومية للبنك حسب الصلاحيات والمسؤوليات الموكلة إليها من مجلس الإدارة وعلى رأسها السيد / د. عبد الباسط أحمد الشيبي وهو الرئيس التنفيذي للبنك ويتولى مهام الإدارة اليومية لأعمال البنك ويساعده في ذلك الإدارة التنفيذية من أصحاب الخبرات في الأعمال المصرفية والمالية من ذوي المؤهلات والخبرات المتميزة وأغلبهم من الخبرات الوطنية المتميزة وفق ما هو موضح لهيكل إدارة البنك بنهاية التقرير ،وقد تم وضع صلاحيات محددة لإدارة البنك حسب المستوى الإداري من خلال جدول السلطات والصلاحيات المالية أو من خلال الصلاحيات الخاصة بمنح وتعديل الائتمان للعملاء في البنك ، كما يستعين الرئيس التنفيذي في تنفيذ مهامه بلجان إدارية متخصصة تشمل مجالات وأعمال البنك المختلفة تتشكل من المدراء المتخصصين من ذوي الكفاءات والمؤهلات المتميزة حيث تم تشكيل اللجان الإدارية منها :

Classified as Public | عام

لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO تتولى اللجنة الموجودات والمطلوبات مراقبة حركة الأموال في البنك (الموجودات والمطلوبات) من خلال التقارير المالية والرقابية واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة ومتابعة تنفيذ الإدارة التنفيذية لتوصيات وقرارات اللجنة بما يضمن تحقيق أعلى عائد للمودعين والمساهمين في ظل الالتزام بتعليمات مصرف قطر المركزي.

لجنة التمويل : تتولى اللجنة دراسة الموافقات على عمليات التمويل بأنواعه المختلفة والتي تعرض عليها في حدود الصلاحيات الممنوحة للجنة وفقاً لسياسة صلاحيات التمويل والاستثمار والمعتمدة من مجلس الإدارة ، وتقوم اللجنة بأداء خدمات التمويل بالسرعة المطلوبة وفي إطار مبدأ تفويض الصلاحيات بما يضمن تحقيق مصلحة البنك وأداء أفضل الخدمات للعملاء ووفق المعايير المهنية الصحيحة في إطار الالتزام بقواعد ومحددات وتعليمات الجهات الإشرافية والرقابية.

لجنة المشتريات والمصروفات : تتولى اللجنة دراسة والموافقة على النفقات الجارية والرأسمالية للبنك في حدود الموازنة التقديرية ووفقاً للصلاحيات الممنوحة لها والمعتمدة من مجلس الإدارة .

لجنة المناقصات والمزايدات : تتولى اللجنة الدراسة والموافقة على المناقصات والمزايدات في حدود الموازنة التقديرية ووفقاً للصلاحيات الممنوحة لها والمعتمدة من مجلس الإدارة .

لجنة تسيير أعمال الحاسب الآلي : تتولى اللجنة مسؤولية وضع المعايير المعتمدة لتكنولوجيا المعلومات والتنسيق بين مختلف الأنشطة لتنفيذ خطط وأعمال البنك ، كما تعتمد اللجنة الاستراتيجية السنوية لتكنولوجيا المعلومات لتنفيذ المشاريع والخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في حدود الموازنة التقديرية ووفقاً للصلاحيات الممنوحة لها والمعتمدة من مجلس الإدارة .

لجان التوظيف : تتولى اللجنة حسب المستوى المشكلة على أساسه مقابلة واختيار المرشحين للعمل بالبنك للوظائف الإدارية وتعتمد قرارتها من الجهة صاحبة الصلاحية بالتعيين وفقاً للائحة الموارد البشرية.

لجنة الاستثمار والسقوف توصي بعمليات الاستثمار الخارجية ومنح سقوف للبلدان والعملات والبنوك قبل عرضها على مجلس الإدارة .

لجنة المواقع والفروع. تقوم بدراسة وإختيار الأماكن التي ترغب بالتواجد المستقبلي فيها سواء للفروع أو الصرافات الآلية أو إغلاقها لعدم الجدوى من تواجدها .

لجنة الأمن السيبراني : والتي تتابع أحدث ما يختص بالأمن المعلوماتي لتحقيق بيئة معلومات أمنة في البنك .

لجنة كفاءة قطاع الأفراد : والتي تم شكلت مؤخراً لمتابعة وتطبيق أفضل السبل الممكنة لرفع وتحسين كفاءة وأداء قطاع خدمات الأفراد واستقطاب العملاء الجدد وتوفير أفضل الخدمات لهم .

Classified as Public | عام

الرقابة الداخلية في البنك

اعتمد البنك هيكل للرقابة الداخلية ويتمثل في مجموعة من توجيهات ومبادئ وإجراءات تحدد الصلاحيات ضمن سياسة خاصة بالرقابة الداخلية لتكون نتاج تعاون بين الجهات الرقابية للبنك وتحقيق أعلى معايير للرقابة وللتأكد من الحوكمة الداخلية وخلق بيئة عمل تكفل انسجام وتوافق في المهام والمسؤوليات الرئيسية المسندة من خلالها الى القطاعات الرقابية وتتوافق هذه السياسة مع أفضل ممارسات مؤسسة معهد المدققين الداخليين (IIA) ، ولجنة المنظمات الداعمة (COSO)، ولجنة الإشراف المصرفي (Basel).

وفي إطار سعي البنك في تطوير البنية الرقابية في البنك تعاقد مع أفضل الشركات المتخصصة في أعمال الرقابة الداخلية لتقييم اعمال وبنية البنك الرقابية وعلى جودة التقارير المالية لأعداد تقرير شامل وأخذ عينات من جميع قطاعات وإدارات البنك .

وقد تم اعتبار إدارات الأعمال، التشغيل و الدعم بمثابة (الخط الأول) و"تملك" مسؤولية مكافحة المخاطر الخاصة بها، كل منها بما يخصها من المخاطر بالقدر الموجود داخل تخصصها ومسئولياتها والأنشطة التي تزاولها. ويتضمن ذلك تقييم الضوابط المطبقة لديها و مراقبة فاعليتها وهى المسؤولة عن التأكد من توافر عناصر مكافحة المخاطر والرقابة كجزء من العمليات اليومية .

أما القطاعات الرقابية كقطاع المخاطر و الرقابة المالية و الالتزام ومكافحة الجرائم المالية تعتبر الخط الثاني في الدفاع ، والتي تعتبر المسؤولة عن مزيد من عمليات التحديد والقياس والمراقبة ورفع التقارير بالمخاطر على مستوى المؤسسة ككل وبشكل منفصل و مستقل عن مسؤوليات (الخط الأول) أما الخط الثالث فهو من مسؤوليات ووظائف قطاع التدقيق الداخلي و الرقابة الشرعية وهو المسؤول عن القيام بأعمال التدقيق على أساس المخاطر ، وعمليات تدقيق ومراجعات عامة لطمأنه مجلس الإدارة والمساهمين بأن البنك يعمل ضمن الإطار العام للحوكمة الشاملة ، بما في ذلك الإطار العام لحوكمة المخاطر .

أن بيئة الرقابة الداخلية هي الطريقة المنهجية الأساسية للحد من المخاطر ولمعالجة الفجوات الإجرائية لأجل تحقيق أهداف بنك قطر الدولي الإسلامي بصورة فاعلة، وتالياً أبرز المكونات والمبادئ والعوامل التي يتشكل منها الإطار العام للرقابة الداخلية للبنك . والتي تحدد بوضوح مسؤوليات كل وحدات البنك وفقا لطبيعتها ، إلى الحد الذى تستوعب فيه كل وحدة كامل دورها و مسئولياتها داخل الإطار العام للمخاطر والرقابة.

الأدوار والمسؤوليات

مجموعة الخط الأول :

لقد تم هيكلة مجموعة الخط الأول لمساندة إدارة البنك ومجلس الإدارة في تحقيق ما يستهدفانه من استراتيجيات وخدمة متميزة، ولتأمين بيئة تشغيلية خاضعة للرقابة. وتدار مسؤوليات هذا الخط من جانب قطاعات الأعمال والتشغيل (وهم خطوط الأعمال ، الخدمات المصرفية للشركات والأفراد ،الخزينة،

Classified as Public | عام

التشغيل والدعم) الذين تتسم أنشطتهم في خلق و/أو إدارة المخاطر التي بإمكانها تيسير تحقيق أهداف البنك أو الحيلولة دون تحقيقها .

مجموعة الخط الأول هي المجموعة التي تتحكم و تدير المخاطر الخاصة بها (Risk Owners)، وهى المنوطة بتصميم وتنفيذ ما يضعه البنك والجهات النظامية (مصرف قطر المركزي- افضل الممارسات، خلافه) من وسائل رقابية للتعامل مع تلك المخاطر بما يشمل اجراءات الرقابة الثنائية، المستندات الإجرائية لإسناد مهام الرقابة المزدوجة ، والفصل بين المهام ، وتعارض المصالح ، و خلافه من الضوابط التي تتبعها و تنفذها خلال عملياتها اليومية ، تطوير منتجاتها ، و اختيارها و اختبارها لما تستخدمه من أنظمة وما تعتمده من خدمات و خطط.

إن مسؤوليات الأفراد بمجموعة الخط الأول (تبعا لكل مسؤولية او تخصص) تتفاوت تفاوتا كبيرا بحسب نطاق العمل المسند لكل فرد منهم وما يقوم على إدارته من مخاطر .

مجموعة الخط الثانى :

أقيمت مجموعة الخط الثاني لدعم إدارة البنك بما تقدمه تلك المجموعة من خبرات رقابية و أفضل الممارسات، والقدرة على تقديم المشورة بجانب مجموعة الخط الاول بما يكفل فاعلية مراقبة وإدارة المخاطر.

تمارس مهام الخط الثاني بشكل مستقل عن أنشطة مراقبة المخاطر التي يقوم بها الخط الأول، غير أنها تبقى تحت سيطرة وتوجيه الإدارة التنفيذية و/ لجان تابعة لمجلس الإدارة.

المهام الخاصة بالخط الثاني ببنك قطر الدولي الإسلامي تتولاها إدارات الالتزام / مكافحة الجرائم المالية / الحوكمة/ المخاطر (الائتمان، السوق، التشغيلية، الأمن السيبراني، جودة الخدمات، الاستدامة، حماية خصوصية البيانات) وتتبع كلها للجنة مجلس الإدارة للمخاطر والالتزام) و القطاع المالى بكل إداراته ويتبع للرئيس التنفيذي .

مجموعة الخط الثالث:

والتي تتألف من :

التدقيق الداخلي : الذي يوفر ضمانات مستقلة للتأكد من أن جهود الخط الأول والثاني تتوافق مع توقعات كلا من إدارة البنك ومجلس الإدارة بشان فاعلية وكفاية إجراءات الحوكمة والرقابة الداخلية. ولا يسمح بتاتا للخط الثالث بالقيام بالمهام الإدارية لضمان موضوعيته واستقلاله التنظيمي.

يشمل نطاق عمل تلك المجموعة كافة أوجه عمليات البنك وأنشطته بما يشمل نطاق عمل مجموعتي الخط الأول والثاني.

امتثال الشريعة : يوفر ضمانات مستقله لهيئة الرقابة الشرعية للتأكيد ان جميع خدمات ومنتجات البنك تتماشى مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

وخلال عام 2025 لم يظهر لدى البنك إي اخفاقات أو حوادث كبيرة ناتجة عن ضعف أو قصور في الرقابة الداخلية في البنك لمتانة الضوابط الرقابية على مختلف المستويات في البنك .

نظام الرقابة الداخلية - المخاطر :

يتم إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك من خلال العديد من الآليات المحددة لتقييم تلك المخاطر والتحكم بها، ومن اهم هذه الآليات التركيز على المهام والمسؤوليات المحددة مسبقاً ابتداء من مجلس الإدارة ومروراً باللجان والإدارات المختلفة والمدراء التنفيذيين وكافة موظفي البنك حيث إن كل موظف في البنك مسؤول عن التعامل مع المخاطر المحتملة عند القيام بواجباته. وتمثل إدارة المخاطر أحد أهم العناصر الهامة للبنك لضمان استمرار تحقيق النمو والربحية . وقد تم تقسيم قطاع المخاطر وفق نوع المخاطر الذي يتعرض له البنك وهي :

أنواع المخاطر :

مخاطر الائتمان : يواجه البنك مخاطر ائتمانية تتمثل بتعثر العملاء وعدم قدرتهم على السداد او الالتزام بجداول السداد وبالتالي مخاطر عدم استرداد البنك لأمواله ولمواجهة مخاطر الائتمان وتخفيفها يقوم البنك بما يلي:

على المستوى الفردي لكل عميل: حيث يتم عرض مذكرات الائتمان (الدراسة الائتمانية) لكل عميل (بما فيها الصكوك)على إدارة المخاطر لتقييم مخاطر الائتمان قبل منح التمويل للعميل ويتم التوصية بعد دراسة أوضاع العميل.

على مستوى محفظة الائتمان (التمويل) : سواء كان التمويل تابع لقطاع الخدمات المصرفية للشركات (شركات كبرى، شركات صغيرة ومتوسطة، قطاع حكومي وشبه حكومي) أو تابع لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد والتمويل العقاري (التجزئة)، تقوم إدارة المخاطر بإعداد تقارير تحليليه ربع سنوية ورفع تلك التقارير إلى لجنة مجلس الادارة للمخاطر والالتزام لاتخاذ قرارات بشأنها .

كما يتم مراقبة التركزات الائتمانية (الانكشافات الكبرى) للعملاء واعداد التقارير اللازمة بهذا الخصوص، وفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي. وقد تم أتمتة عملية اعداد هذه التقارير وبما يعني زيادة درجة الدقة والسرعة في اعداد البيانات .

ويتم استخدام أنظمة للتصنيف الداخلي لمخاطر عملاء الشركات والأفراد، ويطبق البنك نظام تصنيف ائتماني داخلي من شركة موديز العالمية، حيث يتم ادخال بيانات العملاء من قِبَل إدارة التمويل المختصة ومراجعته من خلال ادارة مخاطر الائتمان. ويتم تحديث التصنيف دورياً حسب الوضع الحالي للعميل وبحد أدنى مرة واحدة سنوياً عند المنح او التجديد، حيث يهدف البنك إلى بناء قاعدة بيانات عن العملاء وفقاً لتصنيفاتهم الداخلية ، علماً بأن البنك ملتزماً بتطبيق المدخل المعياري المقرر من مصرف قطر المركزي لقياس مخاطر الائتمان .

يطبق البنك نظاما آليا لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة Expected Credit Loss ووفقاً لمنهجية احتساب معتمدة ، ليتواءم بذلك مع المعيار المحاسبي المالي رقم 30 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية وكذلك تعليمات مصرف قطر المركزي بهذا الخصوص، وبما يؤهله للتواؤم مستقبلاً مع الطرق المتقدمة في ادارة مخاطر الائتمان وفقا لمقررات لجنة بازل. هذا اضافة الى القيام باحتساب مخصصات التمويلات غير المنتظمة وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي بشكل مستقل عن قطاعات الاعمال.

يتم متابعة العملاء الذين يظهر عليهم متأخرات بشكل ودي وقبل الانتقال الى مرحلة الإجراءات القانونية، وقد تم تطبيق أحد أفضل الانظمة الالية دولياً لتنظيم ذلك.

يبلغ معدل التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة كما هي بتاريخ 2025/12/31 هي 2.9% وهو ضمن المعدلات المعقولة مع نسبة تغطية تصل الى 100% .

معدل كفاية رأس المال:

يقوم البنك بمراقبة معدل كفاية رأس المال والتحقق من وجود قاعدة رأس مال قوية لمواجهة المخاطر وكذلك استمرارية نمو البنك (بعد ترجيح الأصول بأوزان المخاطر) وأنها تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال مع هامش الأمان المطلوب حسب تعليمات مصرف قطر المركزي ومقررات (بازل 3) . كما يعمل القطاع المالي على تقييم كفاية راس المال بشكل ربع سنوي وعرض النتائج على لجنة (ALCO) ,وكما يتم تحديث خطة رأس المال بشكل سنوي استنادا إلى مخاطر البنك Risk Profile والاختبارات الضاغطة Stress testing وذلك ضمن سياسة تقييم كفاية راس المال الداخلي (ICAAP) التي تعد من قبل قطاع المخاطر . وتتضمن خطة رأس المال البدائل والسيناريوهات المختلفة للتعامل مع حالات انخفاض رأس المال دون الحد المطلوب وفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي في ضوء معدلات النمو المتسهدفة , ويتم عرض خطة رأس المال و تقرير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) على مجلس الادارة للاعتماد قبل ارسالها لمصرف قطر المركزي، علماً انه تم تطبيق النسخة الجديدة من مقررات بازل ووفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزى اعتباراً من 2024/1.

مخاطر السوق :

هي الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة اي مراكز مالية داخل او خارج الميزانية جراء أي تغيرات تحدث في اسعار السوق.

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، قياس، ومراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية معتمدة من مجلس الإدارة ويتم مراجعتها دوريا ويراقب تطبيقها، و تتضمن هذه السياسات:

السياسة الاستثمارية، حيث يقوم ممثلو دوائر الخزينة و المخاطر، بوضع ومراجعة هذه السياسة وتعديلها إن لزم الأمر بشكل سنوي وعرضها على اللجنة المعنية.

سياسة المخاطر السوقية موثقة ومعتمدة من مجلس الإدارة توضح كيفية التعرف وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر السوقية.تعد إدارة مخاطر السوق السياسات المذكورة وبالتعاون مع الدوائر المعنية ويتم رفع تقارير دورية حول مدى الالتزام بهذه السياسات .

تقوم إدارة مخاطر السوق بدراسة طلبات الاستثمار التي تعرض على لجنة الاستثمار لدى البنك وكذلك اجراء اختبارات الاجهاد للمخاطر بما فيها مخاطر السوق ومن ضمنها مخاطر تغير أسعار الارباح ومراقبة مدى التزام البنك بالحدود و النسب الاشرافية حسب تعليمات المصرف المركزي و بيان مستوى المخاطر المقبولة (Risk Appetite Statement) يمارس القطاع دور المكتب الوسطي Middle Office والذي يتم تدعيمه وتطويره بشكل مستمر.

مخاطر السيولة :

تتمثل مخاطر السيولة في مخاطر عدم تمكن البنك من مقابلة التزاماته عند حلول موعد استحقاقها، ويقوم البنك بمتابعة مستويات السيولة واجراء اختبارات الإجهاد على نسب السيولة وعمل سيناريوهات متحفظة جداً لتقييم وقياس مخاطر السيولة وفقاً للوضع التشغيلي العادي أو مواجهة ظروف اقتصادية خارجية أو أزمة اقتصادية أو تأثيرات داخلية بسحب ودائع مفاجئة وذلك لمتابعة الالتزام بتعليمات مصرف قطر المركزي المقررة في هذا الشأن ، مع تقديم نتائج تلك الاختبارات بصفة دورية للجنة المخاطر و الإلتزام المنبثقة عن مجلس الادارة . وتدار مخاطر السيولة بشكل رئيسي من قبل لجنة الأصول والخصوم.

المخاطر التشغيلية :

تتولى إدارة المخاطر التشغيلية عملية رصد ودراسة المخاطر التشغيلية الرئيسية بالبنك من خلال مجموعة من السياسات، ادوات و انظمة التحليل وفق افضل ممارسات لجنة بازل و توجيهات مصرف قطر المركزي بحيث يتم ابلاغ لجنة مجلس الادارة للمخاطر والالتزام بانتظام عن المخاطر الهامة، والتوصيات بشأنها .

تم استيفاء عناصر إدارة المخاطر التشغيلية الأساسية لتتضمن قواعد بيانات تاريخية ، التقييمات الذاتية للمخاطر ، مؤشرات المخاطر الرئيسية، بالإضافة الى بناء خطط استمرارية الأعمال و التعافي في حالات الكوارث وعمل اختبارات دورية لها.

بالإضافة إلى ما سبق، تم تعزيز الرقابة الداخلية من خلال هيكل الرقابة الداخلية بالبنك و تطبيق نموذج تقبل المخاطر واسلوب " ثلاثي الخطوط "في إدارة مخاطر المؤسسة ما يمكنه من ترسيخ المسؤولية والمساءلة على مستوى كل خط من الخطوط وتطبيقهما على كافة المستويات داخل البنك.

إن إدارة المخاطر التشغيلية في بنك قطر الدولي الإسلامي تعمل في إطار نماذج تحمل المخاطر والاستراتيجية التي يضعها مجلس الإدارة. و يتم تطبيق الاستراتيجية والسياسات والإجراءات الناتجة عنها من خلال إدارة المخاطر التشغيلية والتي ترفع تقاريرها مباشرةً إلى لجنة المخاطر والالتزام التي تتبع لمجلس الإدارة ، حيث تتمتع إدارة المخاطر بالاستقلالية المطلوبة وتعمل بالتنسيق المستمر مع إدارات الأعمال و التشغيل الأخرى إضافة الى الجهات الرقابية الأخرى في البنك لمساندة أنشطتها.

استمرارية الأعمال :

تهدف إدارة استمرارية الاعمال الى تحديد المخاطر الرئيسية والتهديدات التي يتعرض لها البنك أو يواجهها والتأثيرات المحتملة والمترتبة على هذه التهديدات والتي من شأنها أن تعيق استمرارية الاعمال لدى البنك وقد يترتب عليها خسائر مالية ، قانونية ، او تهديدات من شأنها أن تؤثر على سمعة البنك حيث تقوم بتقديم اطار العمل الذي يوفر القدرة على الاستجابة للكوارث والازمات والتهديدات وبما يضمن مصالح البنك واصوله وعملائه وسمعته وذلك من خلال دراسة تحليل الاثر المترتب على انقطاع الاعمال وتوفير الآليات والخطط والسياسات لضمان القدرة على الاستجابة مع هذه الحالات وبالتعاون مع مراكز العمل المختلفة لوضع الاجراءات ومواقع العمل البديلة والتأكد من فاعليتها من خلال اجراء الفحوصات الدورية اللازمة بالإضافة الى اعداد خطط استمرارية الاعمال وادارة الطوارئ والكوارث والازمات وتجارب الاخلاء.

إدارة الأمن السيبراني :

تعتبر إدارة الأمن السيبراني (المعلوماتي) خط دفاع أساسي للقيام بحماية البنك من اي تهديد أو عملية اختراق الكتروني محتمل، وتسعى لتحديد عملية المخاطر التكنولوجية ومعالجتها بشكل مسبق. تقوم الإدارة بإبلاغ لجنة امن المعلومات بانتظام عن التحديات والمخاطر التكنولوجية الهامة، إلى جانب إجراء تقييم منتظم لفعالية الضوابط الأمنية للمخاطر التكنولوجية والسيبرانية بجميع أنواعها الداخلية والخارجية.

وتتم المتابعة اليومية من خلال هيكل إشرافي خاص بإدارة مدير إدارة الأمن السيبراني وتتبع لرئيس قطاع المخاطر، ويوجد إطار متماسك لتطبيق ضوابط شاملة للتحكم بالمخاطر التكنولوجية والسيبرانية. وقد شهد عام2025 كما الأعوام السابقة تعزيزاً إضافياً لإطار عمل إدارة امن المعلومات (الأمن السيبراني) عبر تحسين إدارة الموارد والقدرة الوظيفية على حد سواء.

ذلك وبالإضافة بأنه تم تعزيز دور إدارة الأمن السيبراني أيضا بتطبيق المزيد من أنظمة حماية البيانات وتحسين البنية التحتية التي تضمن المحافظة على بيانات العملاء باستمرارية العمل وتعزيز مواقع الحفاظ على البيانات في حالات الكوارث.

ومن المتوقع أن يستمر هذا التطوير الحثيث في نهج اداره امن المعلومات ضمن استراتيجية محدده خلال عام 2026. حيث تسعى الإدارة في عام 2026 إلى اعتماد تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي في كشف

التهديدات وتحليلها، وتعزيز كفاءة الإدارة للتعامل بشكل استباقي مع التهديدات الناشئة والتصدي لها. كذلك تنفيذ أنظمة أمان متطورة لتوفير حماية أكبر للبنك وعملائه.

كما تستمر الإدارة أيضا في الالتزام بتحقيق الأمن الرقمي والامتثال للمعايير والشهادات المحلية والعالمية في أمن المعلومات مثل شهادة الايزو في أمن المعلومات ISO27001:2022، وشهادة معيار أمن بيانات صناعة بطاقات الدفع PCI-DSSوتجديدها سنوياً. كذلك تم الحصول كأول بنك في قطر على شهادة الامتثال لمعيار تأمين المعلومات الوطنية NIA .

إضافة إلى ذلك، تولي إدارة الأمن السيبراني أهمية كبيرة لزيادة الوعي الأمني بين الموظفين، من خلال تنظيم برامج تدريبية ومحاكاة دورية للهجمات السيبرانية لرفع جاهزية الموظفين وتعزيز ثقافة الأمن السيبراني.

الاستدامة :

يعمل البنك على بناء وتطوير اطار الاستدامة ضمن منظومة الحوكمة وادارة المخاطر بما يدعم ويعزز متانة المركز المالي، مع الاخذ في الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة وبما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية وافضل الممارسات المصرفية.

حماية البيانات الشخصية :

يقوم البنك بتطوير اطار حماية البيانات الشخصية يهدف الى تعزيز سلامة البيانات والحد من مخاطر الوصول غير المصرح به او اساءة الاستخدام، وذلك بما يتماشى مع القوانين والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة، مع العمل على استكمال السياسات والضوابط اللازمة تدريجيا.

نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية :

يتمتع البنك بنظام رقابة داخلي متكامل و سليم وفعال من حيث التصميم والتطبيق ، جنبه الكثير من المخاطر المحتملة ويتم تقييم هذا النظام بشكل مستمر والعمل على تحسينه وزيادة فاعليته كلما تبين وجود فجوات رقابية أو فرص لتحسين البيئة الرقابية وذلك لما يتمتع به البنك من حيث السياسات والإجراءات التي تحكم نظام العمل، ويعمل البنك على تحديث ومراجعة تلك السياسات والإجراءات بشكل دوري للتحقق من كفايتها وملائمتها أو متابعة البنك لأحدث التقنيات والمستجدات المصرفية والمالية والخدمات الالكترونية والذي يسعى من خلاله الى تنفيذ معظم العمليات في البنك بشكل آلي من خلال العديد من الأنظمة الإلكترونية مما يحد من الأخطاء ويقلل فرص الاحتيال وأيضا لدى البنك قطاعات متخصصة في مجال المراجعة الداخلية والالتزام ومكافحة الجرائم المالية وإدارة المخاطر المختلفة ومما يعطي الفاعلية لعملية التدقيق التداخلي:

- وجود لجنة تدقيق فعالة منبثقة من مجلس الإدارة تشرف على المراجعين الداخليين والخارجيين مما يعزز من استقلاليتهم ويقدم لها بصفة دورية ومنتظمة تقارير عن الوحدات والأنشطة محل المراجعة.
- يتم مراجعة مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية بشكل مستمر من قبل مجموعة المراجعة الداخلية وفقاً لخطة سنوية تحت إشراف القطاع المالي وبمساندة القطاعات الرقابية في البنك كما

يتم مراجعة بعض جوانب الرقابة الداخلية بشكل دوري من قبل المراجعين الخارجيين وكذلك من خلال أعمال الفحص التي تتم من قبل مصرف قطر المركزي.

- جودة ودقة وتنوع التقارير ربع السنوية القائمة على تصنيف المخاطر و التي ترفع من إدارة التدقيق للجنة التدقيق كل ثلاثة أشهر والتي تعطي صورة كاملة ومراجعة عن الملاحظات الخاصة بالتدقيق ودرجة وتصنيف المخاطر لهذه .
- إيلاء إدارة البنك العناية الكافية لنتائج مراجعة نظام الرقابة الداخلية والتي تتمثل في مدى كفاية وفاعلية بعض الإجراءات الرقابية ، وعلى الأخص اذا كانت هناك حالات إخفاق بحيث يتم التعامل مع أية ملاحظات تتكشف بجدية والعمل على متابعة تصويبها ووضع الضوابط الكفيلة بعدم تكرارها من خلال إدارة البنك

الالتزام ومكافحة الجرائم المالية

أولاً: ثقافة الالتزام وأخلاقيات العمل

يولي **الدولي الإسلامي** أهمية قصوى لترسيخ وتعزيز ثقافة الالتزام وأخلاقيات العمل، باعتبارها ركيزة أساسية ضمن استراتيجيات البنك ومهام قطاع الالتزام ومكافحة الجرائم المالية. وتنعكس هذه الثقافة بشكل واضح ضمن الخطة السنوية للقطاع لعام 2026، وبما يدعم تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية. بدعم مباشر من مجلس الإدارة والإدارة العليا ،يضطلع قطاع الالتزام ومكافحة الجرائم المالية، بمسؤولية تعزيز وتطبيق مبادئ أخلاقيات العمل وثقافة الالتزام عبر جميع أنشطة البنك وعلى كافة المستويات الإدارية، بما يضمن التطبيق الأمثل لها وبما يعكس التزام البنك بتبني ممارسات التزام عالمية المستوى (World-Class Compliance) ترتكز على أفضل المعايير الدولية، والاستباقية في إدارة المخاطر، وتعزيز النزاهة والشفافية في كافة أنشطة البنك. ويهدف هذا التوجه إلى ترسيخ مكانة الدولي الإسلامي كمؤسسة مالية رائدة تتمتع بإطار التزام متقدم يتماشى مع تطلعات الجهات الرقابية و المساهمين و أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية للبنك .

كما يعتمد البنك سياسات صارمة تؤكد الالتزام الكامل بتعليمات الجهات الرقابية، والعمل وفق أفضل الممارسات المحلية والعالمية، وضمن الأطر التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، وبما يتماشى مع توجه البنك نحو تحقيق التنمية المستدامة وتوفير بيئة عمل قائمة على النزاهة والمساواة والشفافية والمصداقية، وفي هذا الإطار، قام كذلك القطاع بإعداد واعتماد سياسات وأطر عمل متكاملة لمكافحة الرشوة والفساد وتضارب المصالح .

ويظهر دعم مجلس الإدارة والإدارة العليا بوضوح من خلال تطبيق مبدأ "القدوة من القمة"، وضمان وجود سياسات وإجراءات شاملة تغطي مختلف أنشطة البنك، مع تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات وفق نموذج الخطوط الثلاثة ، كما يوفر البنك برامج تدريبية متخصصة تهدف إلى رفع كفاءة الموظفين

وتعزيز وعيهم بأحدث المستجدات في مجالات الالتزام ومكافحة الجرائم المالية، إلى جانب إتاحة قنوات متعددة للإبلاغ الداخلي والخارجي عن أي تجاوزات أو ممارسات مشبوهة، بما يضمن اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة ومنع تكرارها.

وتسهم قنوات الاتصال المباشرة مع مجلس الإدارة والإدارة العليا، إضافة إلى الاستقلالية التي يتمتع بها قطاع الالتزام ومكافحة الجرائم المالية، في تمكين القطاع من أداء مهامه بكفاءة وتعزيز بيئة وثقافة الالتزام وأخلاقيات العمل على مستوى البنك ككل.

ثانياً: الالتزام بمتطلبات الجهات الرقابية

في إطار رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية القطاع المالي الثالثة، يلتزم الدولي الإسلامي بتطبيق أفضل معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، إلى جانب الالتزام الكامل بجميع التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية، والتي تمثل الحد الأدنى عند إعداد الإطار الرقابي للبنك، حيث يسعى البنك إلى تجاوز متطلبات الالتزام التقليدية، من خلال تطبيق نموذج التزام عالمي المستوى (World-Class Compliance Framework) يعتمد على أفضل الممارسات الدولية، ويواكب التطورات التنظيمية العالمية، بما يعزز من كفاءة البيئة الرقابية واستدامتها.

وتدار جميعاها من خلال برنامج متكامل يشرف عليه قطاع الالتزام ومكافحة الجرائم المالية، ويهدف إلى ضمان فهم التعليمات الرقابية وتطبيقها بشكل صحيح. وذلك بالإضافة إلى تقديم الإستشارات لجميع موظفي البنك وإحاطة مجلس الإدارة والإدارة العليا بكافة المستجدات والتعديلات التنظيمية، والتواصل مع خطوط العمل المختلفة وتقديم الدعم اللازم لها.

ويباشر القطاع أعمال الفحص والمراقبة المستمرة للتحقق من التزام وحدات العمل بالتعليمات الرقابية والسقوف والنسب الإشرافية المعتمدة، مع تقديم التوصيات اللازمة و التوصيات الاستباقية لمعالجة أي فجوات، وبما يضمن إدارة مخاطر الالتزام ضمن الحدود المقبولة للبنك،

ثالثاً: تحديد وقياس المخاطر

كجزء أساسي من تطبيق المنهج القائم على المخاطر، يقوم قطاع الالتزام ومكافحة الجرائم المالية بتحديد وتقييم مخاطر الالتزام والجرائم المالية التي قد يتعرض لها البنك، إضافة إلى تقييم مدى كفاية وفعالية الضوابط الرقابية المعتمدة، والعمل على تطويرها عند الحاجة للحد من المخاطر المحتملة.

وتُستخدم مخرجات هذه التقييمات في تصنيف مخاطر العملاء والتعاملات المصرفية والمعاملات ذات الصلة. كما تشمل عمليات التقييم المنتجات والخدمات الجديدة، والتعديلات التشغيلية، والتعامل مع الأطراف الخارجية، والأنظمة والسياسات والإجراءات، بما يضمن سلامة البيئة الرقابية وقدرتها على الحد من المخاطر.

رابعاً: مراقبة جودة عمليات الالتزام ومكافحة الجرائم المالية

حرصاً على تحقيق أعلى مستويات الجودة، يقوم قطاع الالتزام ومكافحة الجرائم المالية بمراقبة وتقييم كافة العمليات المنفذة ضمن إداراته المختلفة، وبما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية. و يدعم تطبيق التزام عالمي المستوى (World-Class Compliance) قائم على التحسين المستمر، وقياس الأداء، وتعزيز جودة الضوابط الرقابية، و بما يضمن نضج منظومة الالتزام وفعاليتها على المدى الطويل.

خامساً: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح

يولي الدولي الإسلامي أولوية قصوى لتعزيز البيئة الرقابية لمكافحة الجرائم المالية نظراً لما تمثله من مخاطر عالية على المستويين الوطني والقطاعي. وقد قام البنك بتطوير أطر رقابية متقدمة لمكافحة وكشف جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، مع مراعاة دمج متطلبات الحوكمة البيئية والاجتماعية.

ويعمل البنك على تطوير منهجه القائم على المخاطر بما يتماشى مع التقييم الوطني والقطاعي للمخاطر، وتحديث الضوابط والأنظمة المستخدمة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية والتوجهات التنظيمية الحديثة و بما ينسجم مع الممارسات العالمية المتطورة و التي تعزز بدورها قدرة البنك على الكشف المبكر أو الاستباقي عن أي مخاطر ناشئة و الاستجابة السريعة لأي متغيرات محلية أو إقليمية أو دولية في مجال الجرائم المالية .

ويضم القطاع فريقاً متخصصاً يتولى عمليات البحث والمتابعة والتحليل والتحقق، ورفع البلاغات إلى الجهات المختصة عند الاشتباه، إلى جانب تطوير السياسات والإجراءات ذات الصلة. كما يتم رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا، وعقد اجتماعات دورية لدعم الفهم السليم وإدارة مخاطر الجرائم المالية. كما يتم تنفيذ برامج تدريب وتوعية مستمرة للموظفين، وتوفير قنوات فعالة للإبلاغ عن أي أنشطة مشبوهة.

سادساً: تطبيق العقوبات المحلية والدولية وقرارات التجميد والحظر

يعتمد الدولي الإسلامي أطر رقابية صارمة يتم اتخاذها وفقا للمنهج القائم على المخاطر ووفقا للمخاطر و التهديدات التي يتعرض لها البنك و بصورة ديناميكية متغيرة استجابة لأي مخاطر ناشئة أو محتملة قد يتعرض لها البنك ، في تطبيق العقوبات المحلية والدولية وقرارات التجميد والحظر. وتخضع الأنظمة المستخدمة لتحديثات مستمرة لضمان شمولها لكافة التعديلات الواردة على قوائم العقوبات، مع التأكيد على التنفيذ الفوري والدقيق لتلك القرارات.

وتخضع كافة عمليات البنك لإجراءات فحص وتدقيق مقابل قوائم العقوبات المحلية و العالمية المعتمدة بالبنك و التأكد من عدم ارتباط أي من الأطراف المدرجة أو جود علاقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع أي من العمليات المنفذة بالبنك ، كما يتم العمل و بشكل دوري على تطبيق آليات مراقبة و فحص

لجودة الأنظمة المستخدمة ، كما يحرص البنك على تنفيذ برامج تدريبية دورية مجال تطبيق العقوبات و الحجز والفحص لكافة موظفي البنك بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية متخصصة للموظفين المعنيين بتنفيذ عمليات التحويل و عمليات التمويل التجارية.

سابعاً: الالتزام بمتطلبات الإبلاغ الضريبي

بالتعاون مع مصرف قطر المركزي والهيئة العامة للضرائب، قام الدولي الإسلامي بتطبيق معايير الإفصاح والإبلاغ الضريبي العالمية، بما في ذلك CRS و FATCA، من خلال تطوير أنظمته لضمان دقة وجودة وشمولية البيانات المبلغ عنها، والالتزام بمتطلبات الإفصاح الدوري للعملاء الخاضعين لتلك المعايير.

متطلبات مبدأ أعرف عميلك والعناية الواجبة:

يطبق الدولي الإسلامي كافة متطلبات التعرف على العميل والعناية الواجبة وفق تعليمات مصرف قطر المركزي وأفضل الممارسات الدولية ، كما يرفض البنك التعامل وبشكل قاطع مع أي عملاء أو أي جهات دون التعرف على العميل أو استكمال متطلبات العناية الواجبة أو العناية الواجبة المعززة حسب مستوى مخاطر العميل ، كما يلتزم البنك بالتعرف على المستفيد الحقيقي من الحساب وذلك في إطار سياسات وإجراءات وأنظمة خاصة ومنهجية يتم تحديثها وتطويرها لضمان التأكد من هوية العملاء أصحاب الحسابات أو المستفيدين منها.

كما يقوم البنك وبشكل دوري بالعمل على طلب تحديث بيانات العملاء للتأكد من دقة وصحة المعلومات المتوافرة وتعديلها و من خلال قنوات وآليات متطورة تهدف الى تسهيل عملية تحديث البيانات على العملاء.

مكافحة عمليات الاحتيال الإلكترونية على العملاء:

يقوم الدولي الإسلامي و من خلال فريق متخصص و بخبرة احترافية كبيرة و باستخدام أنظمة متطورة بتنفيذ إجراءات و ضوابط لمراقبة و منع وكشف عمليات الاحتيال التي يتعرض لها العملاء. مع القيام بالاستجابة على مدار اليوم لأي بلاغات عن معاملات مشبوهة أو معاملات غير صحيحة، و توفير خط اتصال ساخن للعملاء للتواصل مع البنك للإبلاغ عن هذه الحالات أو للتواصل مع العملاء لتأكيد و مراجعة العمليات المنفذة على الحسابات و البطاقات أو القنوات الإلكترونية . كما يقوم الفريق و بشكل فوري بالتصدي لأي مخاطر ناشئة أو اتجاهات جديدة لعلميات الاحتيال ووضع الضوابط المناسبة لحماية العملاء من الوقوع ضحية لأي مخاطر الجديدة . أثبت الدولي الإسلامي من خلال تنفيذ البرامج الرقابية والمتابعة والتحقيق الكفاءة في ضبط وتقليل حالات الاحتيال التي يتعرض لها العملاء ، كما أنه ووفقا لتوجيهات مصرف قطر المركزي فقد أثمرت عملية التنسيق مع المؤسسات المالية و غير المالية في دولة قطر في المساهمة في تقليل حالات الاحتيال و الاستجابة السريعة و رفع كفاءة مكافحة الاحتيال . هذا و يقوم

Classified as Public | عام

البنك بتنفيذ حملات توعوية للعملاء بهدف تحذيرهم من مخاطر مشاركة البيانات مع جهات خارجية أو الاستجابة لأي طلبات من جهات غير معلومة بدون إجراء عمليات التقصي و التحقق قبل تنفيذ أي عمليات.

التحول الرقمي والتقنيات الحديثة في دعم منظومة الالتزام

في إطار التطوير المستمر لمنظومة الالتزام بالدولي الإسلامي وبما يتوافق مع تعليمات مصرف قطر المركزي ووفقا لتوجيهات مجلس الإدارة و الإدارة العليا بالبنك ، يقوم البنك بالعمل على تبني تقنيات حديثة و حلول رقمية متقدمة تهدف إلى تعزيز كفاءة وفعالية الضوابط الرقابية، وتحسين جودة المخرجات الرقابية.

ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:

- توظيف تقنيات التحليل المتقدم والذكاء الاصطناعي لدعم عمليات تقييم المخاطر، وتحليل أنماط المعاملات، والكشف المبكر عن الأنشطة غير الاعتيادية، وبما يعزز المنهج القائم على المخاطر.
- أتمتة عمليات الالتزام ومكافحة الجرائم المالية بما يقلل من التدخل اليدوي.
- تعزيز أنظمة المراقبة المستمرة بدلاً من الاعتماد على الفحص الدوري، بما يدعم القدرة على الرصد المبكر للمخاطر والالتزام الفوري بالتعليمات.
- تحسين كفاءة أنظمة فحص العقوبات ومكافحة غسل الأموال من خلال حلول تقنية قادرة على تقليل الإيجابيات الكاذبة وتحسين جودة التحليل واتخاذ القرار.

مما يسهم كذلك في بناء منظومة التزام مرنة، متطورة، وقابلة للتكيف مع المتغيرات التنظيمية والتقنية، وبما يدعم استدامة الأعمال، ويعزز قدرة البنك على إدارة مخاطر الالتزام والجرائم المالية ضمن الحدود المقبولة للمخاطر المعتمدة.

و بما ينسجم مع رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية القطاع المالي الثالثة، ويعكس التزام الدولي الإسلامي بالحوكمة الرشيدة، و إيجاد بيئة التزام فاعلة ، مع تطوير مستمر للأطر و الضوابط الرقابية بما يتوافق مع تطلعات مصرف قطر المركزي.

Classified as Public | عام

الرقابة الخارجية (المدقق الخارجي) :

تتولى لجنة التدقيق بالنظر في عروض مناقصات مدقيقي الحسابات والمعتمدين من مصرف قطر المركزي والمسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى هيئة قطر للأسواق المالية ووزارة التجارة والصناعة وترفع توصية الى مجلس الإدارة الذي بدوره يرفع هذه التوصية الى الجمعية العامة للمساهمين ، لتعيينه كمدقق خارجي عن البنك .

ويتم التعيين لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة حسب سياسة مدقق الحسابات الخارجي في البنك واعتاد البنك على اختيار إحدى المكاتب العالمية الأربعة والتي تعمل في الدوحة والمعتمدة من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وبجدول المحاسبين المعتمدين من وزارة التجارة والصناعة .

وقد تم تكليف مكتب كي بي إم جي للسنة الثالثة على التوالي بالجمعية العامة للمساهمين التي عقدت 2025-3-18 كمدقق حسابات خارجي للسنة المالية 2025 و مقابل أتعاب تدقيق ومراجعة البيانات المالية الموحدة بمبلغ (728,000) فقط سبعمائة وثمانية وعشرون ألف ريال قطري وتصل إجمالي المبالغ مقابل المهام التي يكلف فيها مدقق الحسابات الخارجي (3,299,000) فقط ثلاثة ملايين ومائتان وتسعة وتسعون ألف ريال قطري كمدقق حسابات خارجي للسنة المالية 2025 ويشمل العقد متطلبات مصرف قطر المركزي بما فيها تدقيق البيانات المالية السنوية والمرحلية ، وكذلك مراجعة (التسهيلات الائتمانية والمخصصات , كفاية رأس المال , نسبة السيولة , نسبة صافي التمويل المستقر ,تقرير الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال , تقرير الاستثمارات المالية والعقارية والشركات الزميلة) وذلك بشكل ربع سنوي إضافة الى تعليمات متطلبات الحوكمة من الجهات الرقابية والتقارير المحددة من مصرف قطر المركزي .

مهام ومسؤوليات مدقق الحسابات الخارجي :

يقدم مدقق الحسابات تقارير عن كل ما يتعرض له البنك ، من خلال التقارير الدورية والمراجعة لكل البيانات المالية ويتم عرض أي مخالفات فور علمه بها لمجلس الإدارة ووفق النظام الأساسي لمدقق الحسابات حق دعوة الجمعية العامة للانعقاد وفقا لأحكام القانون بالتنسيق مع الجهات الرقابية .

ويرفع مدقق الحسابات تقرير ربع سنوية للجنة التدقيق يوضح فيها رؤويته عن أعمال والمراجعة والتدقيق والمعايير المحاسبية الهامة وملاحظاته التي يرى فيها أهمية لإطلاع لجنة التدقيق عليها ويجتمع بشكل دوري مع لجنة التدقيق لعرض تقريره بشكل ربع سنوي .

و تقريرا سنوياً للجمعية العامة العادية يقوم بتلاوته أثناء انعقاد الجمعية العامة السنوية وفق ما تم عام 2025 ويرسل نسخة منه إلى الهيئة، ومدقق الحسابات في البنك وفق القوانين والأنظمة مسؤول عن صحة البيانات الواردة في التقرير الصادر عنه ومن مهام مدقق الحسابات حسب النظام الأساسي للبنك :

1. تدقيق حسابات البنك وفقاً لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة وأصولها العلمية والفنية .
2. فحص ميزانية البنك وحساب الأرباح والخسائر .
3. ملاحظة تطبيق القانون والنظام الأساسي للبنك ولوائح الحوكمة الصادرة عن الجهات الرقابية .
4. فحص الأنظمة المالية والإدارية للبنك وأنظمة المراقبة المالية الداخلية لها والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال الشركة والمحافظة على أموالها .
5. التحقق من موجودات الشركة وملكيتها لها والتأكد من قانونية الالتزامات المترتبة على الشركة وصحتها .
6. الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة والتعليمات الصادرة عن الشركة .
7. أي واجبات أخرى يتعين على مدقق الحسابات القيام بها بموجب قانون الشركات التجارية وقانون تنظيم مهنة مدققي الحسابات وقانون تأسيس مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية وتعليمات مصرف قطر المركزي والقوانين والأنظمة ذات العلاقة والأصول المتعارف عليها في تدقيق الحسابات .
8. تقديم تقريراً كتابياً عن مهمته للجمعية العامة للمساهين، وتلاوة التقرير أمام الجمعية العامة، ويرسل مدقق الحسابات نسخة من هذا التقرير إلى إدارة شؤون الشركات.
9. اعداد تقرير يبين فيه أن القروض النقدية أو الاعتمادات أو الضمانات التي يكون قد قدمها البنك لأي من رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية قد تمت دون إخلال بأحكام المادة 110 من قانون الشركات التجارية. ويجب أن يوقع الكشف التفصيلي المشار إليه رئيس مجلس الإدارة وأحد الأعضاء .

وتضمن تقرير مدقق الحسابات عدد من النقاط منها :

- أنه قد حصل على المعلومات والبيانات والإيضاحات التي رآها ضرورية لأداء عمله.
- أن البنك يمسك حسابات وسجلات منتظمة وفقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها عالمياً.
- أن إجراءات التدقيق التي قام بها لحسابات البنك تعتبر كافية في رأيه لتشكل أساساً معقولاً لإبداء رأيه حول المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة وفقاً لقواعد التدقيق المتعارف عليها عالمياً .
- أن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة الموجه للجمعية تتفق مع قيود البنك وسجلاتها .
- أن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية .
- بيان المخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية أو للنظام الأساسي للبنك التي وقعت خلال السنة محل التدقيق ولها أثر جوهري على نتائج أعمال البنك ووضعه المالي، وما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة، وذلك في حدود المعلومات التي توفرت لديه .

Classified as Public | عام

الافصاح والشفافية

لدى البنك إجراءات خاصة بالإفصاح سواء الدورية بما يخص البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية وتضمن النظام الأساسي للبنك متطلبات خاصة بالافصاح وبيانات يتم توفيرها للمساهمين. وقد تم اعتماد سياسة وقواعد خاصة للافصاح ومجلس إدارة البنك ملتزم بقواعد وشروط الافصاح والادراج وفق ما ينص عليه نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق المالي وتعليمات حوكمة البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي .

وتقرير الحوكمة السنوي يتضمن افصاح كامل للسادة المساهمين لجميع البيانات المطلوبة والتي قد يتساءل عنها المساهم بما يخص تطبيق الحوكمة والإدارة السليمة في البنك والتي كانت بنداً رئيسيا يعرض على السادة المساهمين خلال السنوات السابقة .

ومن هذه الإفصاحات والموضحة في هذا التقرير عدد الأسهم التي يمتلكها كل من رئيس وأعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، وكبار المساهمين أو المسيطرين، والبيانات الخاصة بالسيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة واجتماع لجان مجلس الإدراة .

ولدى البنك من ضمن سياساته سياسة الإفصاح والشفافية و سياسة خاصة بشأن التعامل مع الشائعات نفيا أو اثباتا وفق متطلبات نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق المالي.

ولا تعتبر البيانات التي يتم الإعلان عنها بشكل تروجي أو إعلاني للعروض أو المنتجات من قبل المسؤولين في البنك بناء على تخويل من الرئيس التنفيذي من عمليات الإفصاح للمساهمين والمستثمرين ذات التأثير الهام .

وبالإضافة الى سعادة رئيس مجلس الإدارة ممثل البنك في أي إفصاح الى المساهمين او المستثمرين أو غيرهم عين مجلس الإدارة السيد / د. عبد الباسط أحمد الشيبي – الرئيس التنفيذي المتحدث الرسمي باسم البنك بغية الافصاح بشكل مستمر عن اي بيانات أو معلومات تتطلب الإفصاح الى المساهمين والمستثمرين .

ولم يتم تفويض أي أحد أخر للإفصاح عن البنك بشكل كامل أو جزئي ويلتزم جميع أعضاء مجلس الإدارة بذلك.

تضارب المصالح

باستثناء عمليات **التمويل الاعتيادية** والتي تتم حسب تعليمات وضوابط مصرف قطر المركزي لأعضاء مجلس الإدارة ، والتي تعتبر جميعها من مصلحة البنك وفق أسس وسياسات البنك وبما يحقق مصالحه ، والتي يتم أخذ الموافقات عليها أثناء غياب العضو صاحب عملية التمويل (لا يجوز للعضو حضور المناقشة أو التصويت على العملية) ، لا يوجد لدى البنك أي تعاملات أو صفقات جوهرية خلال عام 2025 أبرمها البنك مع أي "طرف ذي علاقة" له مصلحة فيها قد تتعارض مع مصلحة البنك. ويتم إجراء تحديث لسياسة التعاملات مع أطراف ذي علاقة ومن في حكمهم والحد من تضارب المصالح بشكل مستمر لتتناسب مع أحدث تعليمات الحوكمة والإدارة السليمة **ومرفق في نهاية التقرير إفصاح عن تعاملات أطراف ذات العلاقة والتي تتضمن فقط عمليات تمويل حسب تعليمات مصرف قطر المركزي .**

الإفصاح عن عمليات التداول

يقوم البنك بالإفصاح عن عمليات التداول للسادة أعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا وجميع الأشخاص المطلعين والتي يقومون بها على أسهم البنك وسائر أوراقها الماليّة الأخرى من خلال شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية من خلال إعلامهم بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمطلعين لاتخاذ إجراءاتهم من خلال وقف التداول خلال فترات الحظر على التداول خلال الفترات المحدد من هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر وحسب سياسات البنك المحدثة .

يحظر على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمطلعين القيام بعمليات بيع وشراء أسهم البنك لحسابهم أو لحساب الغير بطريق مباشر أو غير مباشر خلال فترات اعتماد النتائج المالية للبنك وفق ما يلي:

(1) - النتائج المالية للربع الأول والثالث والنصف سنوية للسنة المالية:

يحظر عمليات البيع والشراء على أسهم البنك لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة بشكل مباشر أو غير مباشر قبل انعقاد اجتماع مجلس الإدارة لاعتماد النتائج المالية للفترات الربع والنصف سنوية بثلاثة أيام عمل وحتى إعلان النتائج المالية للفترة المحددة والإفصاح عنها للجمهور .

ويجب إعلام السوق والافصاح عن الاجتماع قبل خمسة أيام عمل الأقل عن الاجتماع ولا يجوز إطلاع السادة أعضاء مجلس الإدارة على البيانات المالية لجميع الفترات إلا قبل ثلاثة أيام على الأكثر من موعد الاجتماع.

(2) - النتائج المالية السنوية واعتماد توزيعات الأرباح:

يحظر علميات البيع والشراء على أسهم البنك لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة بشكل مباشر أو غير مباشر قبل انعقاد اجتماع لمجلس الإدارة لاعتماد النتائج المالية السنوية بخمسة أيام عمل وحتى إعلان النتائج المالية والإفصاح عنها للجمهور . ويجب إعلام السوق والافصاح عن الاجتماع قبل عشرة أيام عمل على الأقل عن الاجتماع ولا يجوز إطلاع السادة أعضاء مجلس الإدارة على البيانات المالية السنوية إلا قبل ثلاثة أيام على الأكثر من موعد عقد الاجتماع.

شروط عقد الاجتماعات لمناقشة البيانات المالية: يجب الالتزام بعدم عقد اجتماعات مجلس الإدارة في فترات الحظر المشار إليها بالفقرات السابقة أو أي اجتماعات لها علاقة بالمساهمين أو توثر على أسعار الأسهم إلا في الفترة المسائية بعد إغلاق السوق المالية.

ويقوم مجلس الإدارة سنوياً بمراجعة سياسة المعاملات المبنية على معلومات داخلية – (قواعد تداول الأشخاص المطلعين) بناء على تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية وتضمن ذلك الحصول على تعهدات بمسؤوليات المطلعين من خلال إطلاعهم على البيانات والمعلومات والالتزام بالتعلمات الخاصة بالمطلعين وتم عمل سجل للمطلعين وإجراءات التعامل بعمليات بيع وشراء أسهم البنك .

Classified as Public | عام

حقوق أصحاب المصالح

مساهمي الدولي الإسلامي وحقوقهم :

ساوى البنك بين المساهمين في الحقوق المترتبة على ملكية السهم وذلك حسب القوانين المعمول بها وحسب النظام الأساسي للبنك المحدث حيث لا يوجد أي تميز لمساهم عن غيره من المساهمين بما فيها التصويت على قرارات الجمعية أو في التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة حيث يتم منح صوت واحد للسهم الواحد ، ونص النظام الأساسي على حق التصرف في الأسهم بانتقال ملكية الأسهم (المادة 12 من النظام الأساسي) متاح لجميع المساهمين حسب قواعد وإجراءات هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر دون أي قيود وأن حق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم لأخر مالك للسهم (المادة 20 من النظام الأساسي)، إضافة الى أن حق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها حق أساسي لكل مساهم (المادة 42 من النظام الأساسي) .

ونص النظام الأساسي على معلومات يجب على مجلس الإدارة توفيرها للسادة المساهمين الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح البنك وعلى الأخص المادة 37 من خلال إتاحتها للمساهمين قبل أسبوع من اجتماع الجمعية العامة للمساهمين لتمكينهم من ممارسة حقوقهم إضافة الى نشر البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية في الصحف المحلية وعلى موقع البنك وفي موقع بورصة قطر.

وينص النظام الأساسي في المادة 77 أنه من حق المساهم في الحصول على المعلومات حيث لكل مساهم الحق في الحصول على المعلومات التي تمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح البنك ويلتزم البنك بتوفير المعلومات الضرورية لممارسة هذه الحقوق وعلى أن تتضمن هذه المعلومات والتي يجب إتاحتها على الموقع الالكتروني للبنك وتحديثها والتي تهم المساهمين مايلي:

- التقارير المالية المدققة للسنوات السابقة إضافة الى الفترات السابقة للسنة والمعلن عنها .
- تقارير الحوكمة للسنوات المالية السابقة .
- السجل التجاري المحدث للبنك .
- بيانات السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومناصبهم وإدارة البنك العليا ووظائفهم.
- ميثاق مجلس الإدارة .
- النظام الأساسي المحدث للبنك .
- البيانات المطلوب نشرها بناء على تعليمات الجهات الرقابة والإشرافية .

ولكل مساهم الحق في طلب هذه البيانات والمعلومات لممارسة حقوقه بما لا يضر بمصالح البنك من إدارة شؤون المساهمين في البنك في حال عدم تمكنه من الوصول إليها .

Classified as Public | عام

سجل المساهمين :

يحتفظ البنك بنسخة محدثة من سجل المساهمين من خلال الحصول عليها شهرياً من قبل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية، إضافة الى الحصول على نسخ حديثة عند الحاجة أو عند اجتماعات الجمعيات العمومية للمساهمين ، ويتضمن النظام الأساسي للبنك (المادة 10) السماح للمساهمين الاطلاع مجاناً على سجل المساهمين وطلب أي تصحيح في البيانات من خلال الجهة المودعة اذا تبين ذلك في حال عدم وجود اى تعليمات قوانين الهيئات الرقابية على ذلك .

ويقوم البنك بمراجعة و تحديث المعلومات الواردة من جهة الإيداع ، وتوفير كافة المعلومات التي تهم المساهمين على الموقع الالكتروني للبنك بغية تمكينهم من ممارسة حقوقهم على الوجه الأمثل .

حقوق المساهمين في الجمعيات العامة :

أهمية خاصة للمساهمين بغية حثهم على المشاركة في الجمعيات العامة للاستماع الى آرائهم وتوصياتهم وقد تضمن النظام الأساسي للبنك المعدل المعدل ليتوافق مع تعليمات الحكومة الصادرة عن مصرف قطر المركزي ، بما يخص تنظيم حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة بالجمعية العامة العادية وغير العادية ومنها:

(1) حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (10%) من رأس مال البنك ، طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد حسب نص المادة 39 من النظام الأساسي وخلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الطلب.

(2) التزام مجلس الإدارة بالدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية متى طلب مساهمين يمثلون (25%) من رأس مال البنك لممارسة حقهم بالدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية وذلك وفق المادة 52 من النظام الأساسي للبنك .

(3) حق المساهم أو المساهمين الذين يملكون 5 % من رأس المال أو أكثر طلب إضافة أي بند أو مسائل معينة على جدول أعمال الجمعية العامة العادية وعلى مجلس الإدارة إدراجها أو كان من حق الجمعية أن تقرر مناقشة هذه المواضيع وفق المادة 43 من النظام الأساسي .

(4) حق كل مساهم حسب المادة (42) حضور اجتماعات الجمعية العامة، أو توكيل من يشاء عدا أعضاء مجلس الإدارة وللمساهم مناقشة تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقبي الحسابات والميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر وللمساهم توجيه مناقشة مجلس الإدارة وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء المجلس والتزامهم بالإجابة عليها بالقدر الذي لا يعرّض مصلحة البنك للضرر وللمساهم الاحتكام الى الجمعية العامة حسب المادة (46) من النظام الأساسي .

(5) حق المساهم في توكيل مساهم أخر بموجب توكيل خاص كتابةً مساهما آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، ووفق المادة (42) يجب أن ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (5%) من أسهم رأس مال البنك. ويمثل المساهمين القصر والمحجور عليهم النائبون عنهم قانوناً .

Classified as Public | عام

(6) حق المساهم في التصويت على قرارات الجمعية العامة، أو الاعتراض أو المخالفة على القرارات وقد أوجبت المادة (48) بتسجيل اصوات المساهمين التي خالفت القرار .

(7) حق كل مساهم حسب المادة 46 بالاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة البنك وله إثبات ذلك في محضر الاجتماع ، مع الاحتفاظ بحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وقد حدد النظام الأساسي حد أدنى لطرق وأساليب الدعوة لضمان علم المساهم بانعقاد الجمعية وبجدول الأعمال .

موعد ومكان اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية والتصويت على قرارات الجمعية العامة :

يتم تحديد مكان وزمان اجتماع الجمعيات العامة للمساهمين بناء على موافقة الإدارة المختصة بوزارة التجارة والصناعة ، وتم التعارف على عقد الاجتماع السنوي للبنك بمدينة الدوحة وهو مركز البنك الرئيسي وبمواعيد مسائية بغية إتاحة الفرصة لأكبر عدد من المساهمين لحضور الجمعيات العامة ويتم الدعوة الاجتماع مرفقاً بها جدول الأعمال مع كافة البيانات والتوضيحات والتقارير اللازمة لانعقاد الاجتماع والمنصوص عليها وذلك من خلال النشر في الصحف المحلية على موقع البنك الإلكتروني بعد إعلام هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر التي تقوم هي أيضاً بنشر هذه البيانات على موقع البورصة ويتم توزيعها أثناء وقبل اجتماع الجمعية في المكان المحدد للاجتماع .

ويتاح للمساهم لاحقاً سواء عن طريق موقع البنك مباشرة أو عن الإعلان في الصحف العامة بالموضوعات المدرجة بجدول الأعمال مصحوبة بمعلومات كافية تمكنهم من اتخاذ قراراتهم، ويقوم البنك بالإفصاح عن نتائج الجمعية العامة فور انتهائها، ويتم إيداع نسخة من محضر الاجتماع للجمعيات العامة لدى كل من الإدارة المختصة بوزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأسواق المالية ونشرها على موقع البنك الالكتروني.
وتم عقد الجمعية العامة العادية للمساهمين خلال عام 2025م عن السنة المالية 2024م بتاريخ 2025/03/18م في الاجتماع الثاني لعدم اكتمال النصاب بالاجتماع الأول الذي عقد بتاريخ 2025/3/9 وقد وصب نصاب الحضور قد وصلت 53.81% من رأس مال البنك البالغ (1.513.687.490) سهماً حيث حضر الاجتماع مساهمون بالأصالة يمثلون (713.009.088) سهم ومساهمون بالوكالة يمثلون (101.509.420) سهماً أي بمجموع الأسهم الحاضرة (814.518.508) سهماً .

وتم عقد الجمعية العامة غير العادية للدولي الإسلامي بذات التاريخ 2025/3/18 في الاجتماع الثاني أيضاً لعدم اكتمال النصاب القانوني في الاجتماع الأول بمجموع الأسهم الحاضرة 53.81% من رأس مال البنك البالغ (1.513.687.490) سهماً .

Classified as Public | عام

والتصويت في البنك هو حق المساهم يمارسه بنفسه أو عن طريق من يمثله قانوناً ولا يوجد في النظام الأساسي أو في القوانين ما يسمح بالتنازل عنه أو إلغاؤه ولا يوجد أيضا أي قيد أو إجراء قد يؤدي إلى إعاقة استخدام المساهم لحقه في التصويت ويتم اتاحة هذا الحق له لممارسة حقه بالتصويت وتيسير إجراءاته .

حقوق المساهمين في انتخاب أعضاء المجلس

يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفق النظام الأساسي منهم ثلاثة أعضاء من المستقلين (حوالي الثلث) وثمانية أعضاء من المساهمين وفق تعليمات وموافقات مصرف قطر المركزي وذلك بالاقتراع السري وفق قواعد التصويت التراكمي المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية وذلك بعد إتباع إجراءات محددة لذلك بما فيها استيفاء موافقة مصرف قطر المركزي على المرشحين والاعلان عن المرشحين في الجمعية العامة للمساهمين وعرض اي توضيح مطلوب للمساهمين عن المرشحين .

وخلال اجتماع الجمعية العامة العادية لعام 2025 لم يكن هناك انتخابات لأعضاء مجلس الإدارة حيث تم اجراء انتخابات مجلس الإدارة خلال عام 2023 لفترة ثلاثة سنوات تنتهي بانتهاء السنة المالية لعام 2025 وذلك وفق النظام الأساسي للبنك وجاري العمل على إجراء انتخابات للأعضاء جدد خلال عام 2026 .

توزيع الأرباح على المساهمين :

ذكرت المادة (66) من النظام الأساسي للبنك أنه يجب توزيع نسبة لا تقل عن 5% كحد أدنى من الأرباح الصافية على المساهمين -ولدى البنك سياسة خاصة بتوزيع الأرباح على المساهمين علماً أن البنك قد وزع أرباح على المساهمين بنسبة 50% على رأس المال بوا قع (50) درهم على السهم عن السنة المالية 2024م وتم ذلك عن طريق شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية وفق تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية ، وخلال عام 2025 وبناء على النتائج المالية نصف السنوية وعلى تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية وموافق مصرف قطر المركزي تم إجراء توزيعات أرباح نقدية مرحليه للمساهمين بنسبة 24% من القيمة الاسمية للسهم (0.24 ريال للسهم الواحد) لمالك السهم كما في نهاية جلسة التداول بتاريخ 28 يوليو 2025 وتمت التوزيعات من خلال شركة "إيداع" ووفقا للقواعد والإجراءات المنظمة لذلك .

ويستحق المساهم حصته في الأرباح وفق النظام الأساسي للبنك حسب الضوابط التي تحددها هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر لتوزيعات الأرباح المرحلية ، أما بنهاية السنة فتتم التوزيعات للمساهمين المسجلين بسجل المساهمين لدى جهة الإيداع في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة للمساهمين المادة 20 من النظام الأساسي .

Classified as Public | عام

اقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية إضافية بنسبة 29٪ من رأس المال المدفوع بمبلغ 439 مليون ريال قطري، مما يرفع إجمالي توزيعات الأرباح النقدية خلال العام الى 53٪ من رأس المال المدفوع بمبلغ 802 مليون ريال قطري (2024: 50٪ من رأس المال المدفوع بمبلغ 757 مليون ريال قطري)، وهي خاضعة لموافقة مصرف قطر المركزي ومساهمي المجموعة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

حقوق المساهمين المتعلقة بالصفقات الكبرى (حماية مساهمي الأقلية)

إن إجراءات البنك ولوائحه الداخلية تؤمن بتحقيق العدل والمساواة بين جميع المساهمين وحماية مساهمي الأقلية من الاستغلال بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تضمن حصول كل المساهمين على معلومات متساوية وعدم وجود عوائق قد تعرقل عملية التصويت ، كما توفر لكبار و صغار المساهمين فرص المشاركة في عملية التصويت بحيث أعطى لكل سهم صوت وحق الاستفسار عن أي بند بالقوائم المالية أو غيرها ، وإلزام أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين بالبنك بالإفصاح عما إذا كانت لهم مصلحة مادية في أي عملية أو موضوع يمس البنك بشكل مباشر أو غير مباشر أو عن هيكل رأس المال وعن المالكين الكبار بما يزيد عن 5% سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وفق ما هو مرفق .

ويتضمن النظام الأساسي للبنك في المادة 78 على قواعد لحماية الأقلية بالصفقات الكبرى وفق مايلي:
حقوق المساهمين بشكل عام وحقوق الأقلية بشكل خاص محمية بموجب النظام الأساسي ولا يجوز إبرام الصفقات الكبرى التي من شأنها تعديل هيكل رأس المال كحل البنك أو تصفيتها أو تحولها الى نوع أخر أو اندماجها في شركة أخرى أو الاستحواذ عليها أو بيع كل المشروع الذي قامت من أجله الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر من قبل الأغلبية إلا من خلال الإجراءات التالية:

- أن يتم أتخاذ القرار بذلك من خلال جمعية عامة تعقد بصفة غير عادية يحضر فيها نسبة لاتقل عن 75% من المساهمين وبموافقة نسبة لاتقل عن أغلبية رأس مال على القرار المطلوب الموافقة عليه.
- أن يسبق هذه الصفقات إفصاح عن الاتفاق المزمع الدخول فيه .
- استيفاء موافقة الجهات الرقابية على الصفقة الكبيرة وإتباع التعليمات الخاصة بذلك والصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية والسوق المالي لمدرجة فيه أسهم البنك بما يحمي حقوق الأقلية.

المحافظة على حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم إجراءات ولوائح ونظم البنك الداخلية باحترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح المرتبطة بالبنك مثل زبائن البنك والعاملين به والموردين وأي هيئات أو جمعيات تمثلهم وتتيح لهم المشاركة في الرقابة على أنشطة البنك والحصول على معلومات يمكن الاعتماد عليها ذات صلة بمصالحهم في الوقت المناسب وبالقدر الكافي وعلى أساس منتظم من خلال وحدة الحوكمة بالبنك والمسؤولة عن تمكين أصحاب المصالح

Classified as Public | عام

وبشكل محايد من الاتصال بمجلس الإدارة من خلال أمين سر البنك للإعراب عن اهتمامهم بشأن أي ممارسات غير قانونية أو أخلاقية في حال وجودها ولدى البنك سياسة خاصة بحقوق أصحاب المصالح وحمايتها .

ولدى البنك سياسات وضعت آلية مكتوبة تحدد إجراءات تقديم تظلم أصحاب المصالح من قرارات وتصرفات المسؤولين بالبنك والإدارة التنفيذية العليا بها، الى جانب الآلية المعتمدة في البنك لتلقي وفحص شكاوي أصحاب المصالح من العملاء والمساهمين لتقديم مقترحاتهم وبلاغاتهم بشأن كل ما يمس مصالح البنك وأمواله وذلك بشكل سري ومضمون بإجراءات خاصة بذلك .

الدولي الإسلامي في خدمة المجتمع – المسؤولية الاجتماعية

يأتي التزام الدولي الإسلامي بالمسؤولية الاجتماعية انطلاقاً من واجبه تجاه المجتمع القطري والمساهمة في نهضته ،وعليه فإنه يضع خدمة المجتمع كأولوية أساسية، ويراعي في مختلف أنشطته أن تقدم هذه الأنشطة قيمة مضافة للمجتمع القطري فضلاً عن الجانب الاقتصادي ،ولذلك فإن البنك خلال عام 2025 حرص بشكل خاص على ما يلي :

- المساهمة بنسبة 2.5 % من أرباحه في صندوق دعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية ، وهو بذلك أحد الداعمين الأساسيين للنهوض بالمجتمع ،وتشجيع مختلف المبادرات التي تصب في خدمة الجهود الرامية لتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 وقد قام البنك خلال العام 2024 بتحويل المبلغ المستحق عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 م لحساب صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية مبلغ (31.507) فقط ريال فقط واحد وثلاثون مليون وخمسمائة وسبعة آلاف ريال قطري ولا توجد أية أرصدة غير مسددة عن سنوات سابقة(أرصدة دائنة) ، أما المبلغ المستحق عن عام 2025 هو (33,775) ألف ريال قطري سيتم سدادها لاحقا لإجتماع الجمعية العادية للمساهمين واعتماد البيانات المالية للبنك عن السنة المنتهية في 2025/12/31م.
- يقدم الدولي الدعم والمساندة لمدرستي قطر للعلوم المصرفية و إدارة الأعمال الثانوية للبنين والبنات ، حيث تمثل هذه المدرسة الشراكة بين القطاعين المالي والتعليمي عبر التعاون الوثيق بين مصرف قطر المركزي ووزارة التعليم والتعليم العالي بما يواكب طموحات الدولة ورؤيتها الاستراتيجية وهي أحد الأدوات الهامة في تطوير الكفاءات الوطنية وتمكين المواطنين في مختلف وظائف القطاع المصرفي الذي يلعب دوراً حيوياً في نمو الاقتصاد الوطني .
- يقدم الدولي الإسلامي دعماً نوعياً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر تعاونه مع بنك قطر للتنمية.

Classified as Public | عام

- رعاية فعالية بجامعة قطر كلية الشريعة بعنوان ربيع 2025 بهدف ترسيخ القيم وتعزيز الانتماء لدي شريحة واسعة من الشباب، كما قام البنك برنامج فكرة بجامعة قطرالذي يشجع على الابداع والابتكار.
- قام البنك برعاية مشرع سلة تموين لذوي الاحتياجات الخاصة للجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة
- قام البنك برعاية فعالية جسور الفن التي نظمها مركز الشفلح لتشجيع مواهب الرسم لدى منتسبي المركز.
- قام البنك برعاية المعسكر المهني الذي تنظمه وزارة العمل لطلبة الجامعات بهدف تحفيزهم وتشجيع انخراطهم في سوق العمل.
- قام البنك برعاية فعاليات سوق واقف وسوق الوكرة القديم بهدف تشجيع القيم التراثية الأصيلة
- قدم البنك الدعم لمركز نوفر لعلاج الإدمان بهدف المساهمة في مكافحة هذه الآفة الخطيرة .
- قام البنك برعاية 4 فعاليات لمؤسسة قطر بينها مؤتمر الشباب المسلم وذلك بهدف تعزيز القيم العليا التي يدعو لها الدين الحنيف من تسامح وتفاعل وتعاون.
- دعم الرياضة حيث يقوم البنك برعاية فعاليات مختلفة كالبطولات الرياضية أو أندية وفرق رياضية وذلك بهدف المشاركة في تطوير الرياضة التي تشكل جانبا مهما من جوانب التطوير المجتمعي، حيث يواصل البنك للسنة الثالثة على التوالي رعاية المنتخبات الوطنية بكرة القدم وبطولة كأس الأمير ورعاية بطولة كأس العرب 2025 ورعاية بطولة انتركونتننتال ورعاية مباراة إحياء الأمل التي نظمها مكتب الإعلام الدولي والتي تخدم أغراض الخير كما قام البنك برعاية بدوري الشقب لعام 2025-2026.
- المساهمة في تنفيذ رؤية قطر الوطنية في مجال الثروة البشرية حيث عمل البنك على اجتذاب الكوادر القطرية عبر تنظيم أيام توظيف للقطريين والقطريات اشتمل على مقابلات عمل للمتقدمين بحضور ممثلين عن إدارة القوى العاملة الوطنية بوزارة العمل، وتم اختيار عدد من المتقدمين والمتقدمات لتعيينهم في وظائف مختلفة بالبنك.
- المشاركة بفعالية في دعم مسيرة التعليم والتأهيل والتدريب للشبان القطريين والشابات القطريات وذلك عبر تدريبهم في مختلف فروع البنك بالاختصاصات المصرفية والإدارية خلال العطلة الصيفية.
- يسهم الدولي الإسلامي في دعم الانشطة الخيرية والإنسانية بما يعمق التعاطف والتعاضد ويسهم في الحفاظ على تقاليد مجتمعنا وتعاليم ديننا الحنيف.

Classified as Public | عام

- يساهم الدولي الإسلامي في الحفاظ على البيئة عبر العديد من المبادرات منها الدعوة للحفاظ على البيئة الخضراء من خلال تشجيع العملاء على التقليل من الأوراق في معاملاتهم البنكية واستخدام القنوات الرقمية كما افتتح البنك فرعا رقمياً بشكل كامل في مدينة مشيرب انطلاقاً من حرصه على مواكبة التطور التكنولوجي والمساهمة في جهود الاستدامة.

المخالفات

لا يوجد على الدولي الإسلامي أي مخالفات أو جزاءات خلال عام 2025 وقعت عليه لعدم التزامه بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام نظام الحوكمة .

العقوبات والجزاءات المفروضة على البنك :

لا توجد غرامات ذات أثر جوهري فُرضت على البنك خلال العام المالي 2025م ومعظم ما فُرض على البنك في هذا الشأن، هو جزاءات لأعمال تشغيلية وقد تمت معالجتها في حينها وهي مخالفات **غير جوهرية** نتيجة الأعمال اليومية والاعتيادية من خلال الأعمال التشغيلية للبنك والتي يجري معالجتها من إدارة البنك من خلال التظلم للجهات الرقابية والإشرافية وليس لها أي أثر فعلي على أعمال البنك .

الغرامات : لايوجد غرامات مالية سددت من البنك خلال عام 2025 نتيجة مخالفات لتعليمات الجهات الرقابية باستثناء المخالفة بمبلغ 500 الف ريال قطري فرضت على البنك بسبب استيفاء عمولة على عمليات الدولار الأمريكي بما يتحمله من مصاريف وقد قام البنك بإلغاء هذه العمولة لاحقاً لذلك .

التصنيف

قامت وكالة التصنيف الدولية فيتش "Fitch " خلال يناير 2025 بتأكيد التصنيف الائتماني لبنك قطر الدولي الإسلامي عند (A) مع نظرة مستقبلية مستقرة .

كما قامت شركة موديز بتأكيد تصنيف الائتماني "Moody's rating" خلال مايو 2025 بالتصنيف الائتماني لبنك قطر الدولي الإسلامي عند (A2) مع نظرة مستقبلية مستقرة .

كما قامت شركة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني "Capital Intelligence rating" خلال مارس عام 2025 بتأكيد التصنيف الائتماني لبنك قطر الدولي الإسلامي +A مع رفع النظرة مستقبلية مستقرة.

الإفصاح عن أي نزاع أو خصومة تكون البنك طرفا فيها بما فيها التحكيم، والدعاوى القضائية

في إطار سعي الدولي الإسلامي الإفصاح والشفافية لمساهميه بشكل مستمر أفصح البنك عن الدعاوى والأحكام التي كان طرف فيها خلال عام 2025 ولم يكن هناك أي دعاوى أخرى على البنك خلال عام 2024 ، وبخلاف ما تم ذكره والنزاعات والخلافات القضائية القديمة والتي البنك طرف فيها بموجب عمله التشغيلي اليومي كالمتطلبات الدورية للعملاء المتخلفين عن السداد لا يوجد نزاعات قضائية جوهرية على البنك.

الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها البنك مع أي "طرف ذي علاقة."

باستثناء التعاملات العادية في عمليات التمويل ضمن حدود وتعليمات مصرف قطر المركزي لا يوجد تعاملات وصفقات جوهرية بين البنك وأطراف ذات علاقة خلال عام 2025 (تفاصيل صفحة57) .

الهيكل القانوني لبنك قطر الدولي الإسلامي

بنك قطر الدولي الإسلامي شركة قطرية مساهمة عامة تعمل تحت مظلة وإشراف مصرف قطر المركزي وتخضع للقوانين والأحكام التي تنظم عمل البنوك في دولة قطر وخاصة قانون مصرف قطر المركزي رقم 13 لسنة 2012 وقانون الشركات التجارية وتعديلاته رقم (11) لعام 2015 ولائحة هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر.

مجال عمل البنك تقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي.

رقم السجل التجاري 13023 .

رقم الترخيص لمصرف قطر المركزي ر. م/1991/14

رأس المال المصرح به 1.513.687.490ر.ق .

رأس المال المدفوع 1.513.687.490ر.ق .

عدد الأسهم 1.513.687.490 سهم (بقيمة اسمية 1 ريال للسهم) .

معلومات عامة

-سنة التأسيس : 1990 م

-عدد الموظفين : تقريباً 490 موظف

عدد الفروع : الفرع الرئيسي - شارع حمد الكبير (أ) + 15 فرع

-رئيس مجلس الإدارة : الشيخ / خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني

-الرئيس التنفيذي: عبد الباسط أحمد الشيبي

-الموقع الإلكتروني http://www.qiib.com.qa :

-العنوان: الدوحة - قطر

-صندوق بريد 664

عام | Classified as Public

ملخص السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

سعادة الشيخ/ خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني

ممثلاً عن شركة دانة الصفاة للاستثمار

رئيس مجلس الإدارة .

تاريخ التعين للشركة في مجلس الإدارة الحالي : 03/14/ 2023م.

تاريخ أول تعيين شخصي في مجلس الإدارة : 1996/4/24م .

تاريخ انتهاء العضوية : 2026/3/13 أو انعقاد الجمعية العامة العادية عن السنة المالية 2025

المؤهلات العلمية:

جامعية - بكالوريوس في الإدارة والتكنولوجيا للمصانع - الولايات المتحدة الامريكية.

المهنة : رجل أعمال

العضوية في مجالس الإدارة الحالية :

- مجموعة الرعاية الطبية - شركة مساهمة قطرية عامة
- شركة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين – شركة مساهمة قطرية عامة.

سعادة الشيخ/ عبد الله بن ثاني بن عبد الله آل ثاني

ممثل شركة التقى للعقارات والمقاولات

العضو المنتدب لمجلس الإدارة

تاريخ التعين للشركة في مجلس الإدارة : 03/14/ 2023م.

تاريخ انتهاء العضوية : 2026/3/13 أو انعقاد الجمعية العامة العادية عن السنة المالية 2025

الوظيفة الحالية : رجل أعمال

المؤهلات العلمية:

بكالوريوس إدارة أعمال

العضوية في مجالس الإدارة الحالية :

- مجموعة الرعاية الطبية - شركة مساهمة قطرية عامة
- مجموعة إزدان القابضة - شركة مساهمة قطرية عامة

Classified as Public | عام

السيد/ راشد ناصر راشد سريع الكعبي

ممثل شركة إنماء القابضة

نائب رئيس مجلس إدارة –

تاريخ التعين للشركة في مجلس الإدارة : 03/14/ 2023م.

تاريخ انتهاء العضوية : 2026/3/13 أو انعقاد الجمعية العامة العادية عن السنة المالية 2025

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس في القانون .

العضوية الحالية في مجالس الإدارات:

- شركة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين - شركة مساهمة قطرية عامة.
- شركة إنماء القابضة - شركة مساهمة قطرية عامة
- بنك عودة لبنان .

سعادة الشيخ/ تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني

ممثل شركة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين

عضو مجلس الإدارة

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : 2014/3/11م.

تاريخ التعين للشركة في مجلس الإدارة الحالي : 03/14/ 2023م.

تاريخ انتهاء العضوية : 2026/3/13 أو انعقاد الجمعية العامة العادية عن السنة المالية 2025

المؤهلات العلمية:

بكالوريوس إدارة أعمال

ما جستير إدارة أعمال - المملكة المتحدة

المهنة - رجل أعمال

عضوية مجلس الإدارة الحالية :

- شركة مجموعة الاسلامية القطرية للتأمين - شركة مساهمة قطرية عامة

Classified as Public | عام

سعادة الشيخ/ ثاني بن عبد الله بن ثاني آل ثاني

ممثل شركة القارة للتجارة

تاريخ التعيين الشركة في مجلس الإدارة : 2020/3/9 م.

تاريخ التعين للشركة في مجلس الإدارة الحالي : 03/14/ 2023م.

تاريخ انتهاء العضوية : 2026/3/13 أو انعقاد الجمعية العامة العادية عن السنة المالية 2025

المؤهلات العلمية والخبرات والعملية :

- ما جستير الأعمال من جامعة بريبيك – لندن عام 2021
- بكالوريوس إدارة الأعمال – من جامعة كوفنتري عام 2019

العضوية الحالية في مجالس الإدارات:

- شركة مجموعة الاسلامية القطرية للتأمين - شركة مساهمة قطرية عامة.

سعادة الشيخ/ عبد الله بن خالد بن ثاني آل ثاني

ممثل شركة مجموعة الرعاية الطبية

تاريخ التعين للشركة في مجلس الإدارة الحالي : 03/14/ 2023م.

تاريخ انتهاء العضوية : 2026/3/13 أو انعقاد الجمعية العامة العادية عن السنة المالية 2025

المؤهلات العلمية :

بكالوريوس إدارة أعمال - المملكة المتحدة

العضوية السابقة في مجالس الإدارات:

- شركة مجموعة الاسلامية القطرية للتأمين - شركة مساهمة قطرية عامة (سابقاً)
- مجموعة الرعاية الطبية - شركة مساهمة قطرية عامة (سابقاً)

سعادة السيد/ حسن عبد الله حسن الذوادي

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : 2014/3/11 م.

تاريخ التعين للشركة في مجلس الإدارة الحالي : 03/14/ 2023م.

تاريخ انتهاء العضوية : 2026/3/13 أو انعقاد الجمعية العامة العادية عن السنة المالية 2025

المؤهلات العلمية:

-بكالوريوس في القانون من جامعة شيفيلد في بريطانيا .

العضويات الحالية : عضو مجلس إدارة جهاز قطر للاستثمار .

Classified as Public | عام

السيد / - محمد بن عوجان الهاجري

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ التعين في مجلس الإدارة الحالي : 05/1 / 2023م.

تاريخ انتهاء العضوية : 2026/3/13 أو انعقاد الجمعية العامة العادية عن السنة المالية 2025

المؤهلات العلمية:

- كلية الحقوق – الجامعة العربية – بيروت
- كلية الإدارة و الأقتصاد / جامعة قطر و حصل على 52 ساعة مكتبية .

الخبرات العملية :

- عمل ضابط تحقيق في إدارة أمن العاصمة / الدوحة – قطر لما يقارب من 15 عام .
- رئيس قسم التحقيق و المحاكمات بإدارة الشؤون القانونية بوزارة الداخلية
- نائباً لرئيس لجنة التستر في وزارة الاقتصاد و التجارة ممثلاً لوزارة الداخلية

العمل الحالي :

المحاماة منذ عام 2008 و حتى الأن بدرجة محام أمام محكمة التمييز .

ومتخصص في غسيل الأموال و مكافحة تهريب البشر .

السيد / عزت محمد رشيد الرشيد

شركة فسيل للأعمال والعقارات

تاريخ التعين في مجلس الإدارة الحالي : 5/02/ 2024م.

تاريخ انتهاء العضوية : 2026/3/13 أو انعقاد الجمعية العامة العادية عن السنة المالية 2025

المؤهلات العلمية:

جامعي - دبلوم إدارة الأعمال – إنكلترا 1975

ما جستير في إدارة الأعمال تخصص مالية أمريكا 1986

زميل جمعية المحاسبين القانونيين البريطانية

الوظيفة الحالية : متقاعد - رجل أعمال خبير عقاري أمام المحاكم

الخبرة العملية السابقة :

- الرئيس التنفيذى لشركة أوريدو من 91 حتى 98
- نائب المدير العام للبنك الأهلي القطري
- الرئيس التنفيذي للمجموعة الإسلامية القطرية للتأمين

العضوية الحالية في مجالس الإدارات: شركة إنماء القابضة - شركة مساهمة قطرية عامة

عام | Classified as Public

السيد / شاهين جاسم حمد السليطي

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ التعين في مجلس الإدارة الحالي : 03/14/ 2023م.

تاريخ انتهاء العضوية : 2026/3/13 أو انعقاد الجمعية العامة العادية عن السنة المالية 2025

المؤهلات العلمية:

- ليسانس في الحقوق (قانون)
- العمل الحالي : رجل أعمال

الخبرات العملية :

- عميد متقاعد
- خبرة تزيد عن 33 في الأمن السياسي الاستراتيجي
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج للتأمين التكافلي سابقاً .
- عضو مجلس إدارة شركة ودام الغذائية سابقاً .

السيد / د . عايض دبسان القحطاني

ممثلاً عن شركة الطيبين للتجارة

عضو مجلس الإدارة .

تاريخ التعين للشركة في مجلس الإدارة الحالي : 05/17/ 2023م.

تاريخ انتهاء العضوية : 2026/3/13 أو انعقاد الجمعية العامة العادية عن السنة المالية 2025

المؤهلات العلمية:

جامعية : بكالوريوس في الاعلام – جامعة قطر

دكتوراة في القرأن الكريم والدراسات الإسلامية – السودان -

العمل الحالي : الرئيس التنفيذي لمؤسسة ثاني بن عبد الله للخدمات الإنسانية

العضوية في مجالس الإدارة الحالية :مجموعة إزدان القابضة - شركة مساهمة قطرية عامة

Classified as Public | عام

الهيكل التنظيمي و الإدارة التنفيذية العليا في البنك :

اعتمد الدولي الإسلامي هيكل تنظيمي وفق أحدث المعايير المصرفية والمالية العالمية بحيث وزع المسؤوليات بين الإدارة العليا وعلى رأسها الرئيس التنفيذي وبين رؤوساء القطاعات حيث يتفرع عن الرئيس التنفيذي قطاعين رئيسين هما الدخل ويرأسه السيد / نائب الرئيس التنفيذي والعمليات إضافة الى قطاعات المساندة وهي قطاع الموارد البشرية والشؤون الإدارية والقطاع المالي وهم بدورهم يتبعون الى الرئيس التنفيذي أما إدارة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية وقطاع المخاطر الذي ينطوي تحته الأمن السيبراني تتبع لجنة المخاطر والالتزام مباشرة مع خط متقطع مع الرئيس التنفيذي . أما قطاع التدقيق الداخلي فتتبع للجنة التدقيق مباشرة .

الإدارة التنفيذية العليا في البنك

السيد/ د . عبد الباسط أحمد الشيبي - الرئيس التنفيذي

- تاريخ بدء العمل بالبنك : 1994 .

المؤهلات العلمية:

- دكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة هورايزون - فرنسا
- بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة نورث كارولينا - الولايات المتحدة.
- بكالوريوس في الإدارة التنفيذية من - وارتون للأعمال - جامعة بنسلفانيا - الولايات المتحدة.

السيد/ جمال عبد الله أحمد الجمال

نائب الرئيس التنفيذي – رئيس القطاع المصرفي

تاريخ بدء العمل بالبنك : 1997

المؤهل العلمي : بكالوريوس في المحاسبة – جامعة قطر

السيد / علي حمد المسيفري

مدير عام – رئيس قطاع الموارد البشرية والشؤون الإدارية .

تاريخ بدء العمل بالبنك : 1992

الشيخ / محمد بن علي بن عبد الله آل ثاني

رئيس قطاع الخزينة والاستثمار الدولي

تاريخ بدء العمل بالبنك : 2016

Classified as Public | عام

السيد / حسام خطاب
رئيس القطاع المالي
تاريخ بدء العمل بالبنك : 2008

السيد / محمد خير برهومة
رئيس قطاع العمليات
تاريخ بدء العمل بالبنك : 2015

السيد / زكريا جلاوي
رئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد
تاريخ بدء العمل بالبنك : 2015

السيد / جورج حبيقة
رئيس إدارة المعلومات
تاريخ بدء العمل بالبنك : 2018

السيد / محمد عزم الحمد
رئيس قطاع المخاطر
تاريخ بدء العمل بالبنك : 2019

السيد / عمر عبد العزيز المير
رئيس قطاع الخدمات المصرفية للشركات
تاريخ بدء العمل بالبنك : 2004

السيد / محمد الرفاعي
رئيس قطاع الالتزام والجرا ئم المالية
تاريخ بدء العمل بالبنك : 2019

السيد / إبراهيم علي عبد الغني
رئيس قطاع التدقيق
تاريخ بدء العمل بالبنك : 2018

Classified as Public | عام

نسبة مساهمة أعضاء مجلس الإدارة ونسبة مساهمة كبار المساهمين في رأس مال الشركة كما في 31 ديسمبر 2025

- نسبة مساهمة كبار المساهمين في رأس مال الشركة

اسماء المساهمين و افراد عائلتهم وشركاتهم	عدد الاسهم	النسبة الى رأس المال
شركة قطر القابضة	248,815,085.00	16.44%

المساهمون الرئيسيون يملكون أكثر من 1%

IN	Long_Name	SHARES	%
270441	شركة قطرالقابضة	248,815,085.00	16.44%
25656	عبدالله محمد شمسان الساده	31,273,740.00	2.07%
97263	مؤسسة بن شمسان للخدمات	30,273,740.00	2.00%
266930	AL WATANI FUND 3	27,516,915.00	1.82%
1820	عبدالرحمن مفتاح عبدالرحمن المفتاح	22,293,540.00	1.47%
272132	شركة منازل للتجارة	20,000,000.00	1.32%
272123	شركة النماء لأعمال الصيانة والخدمات	20,000,000.00	1.32%
272125	شركة القارة للتجارة	20,000,000.00	1.32%
272133	شركة اثمار للا نشاء والتجارة	20,000,000.00	1.32%
419202	شركة طريق الحق للتجارة و الخدمات	20,000,000.00	1.32%
269988	AL WATANI FUND 4	19,832,912.00	1.31%
75063	شركة بن شمسان للتجاره والمقاولا ت	19,452,520.00	1.29%
272129	الكرة الذهبية ش .ش .و	18,000,000.00	1.19%
398312	BROOKDALE CAPITAL HOLDINGS LP	17,680,530.00	1.17%
398262	JURADALE CAPITAL HOLDINGS LP	16,587,850.00	1.10%
272128	شركة شاطىءالنيل	15,815,066.00	1.04%

Classified as Public | عام

نسبة مساهمة أعضاء مجلس الإدارة*

نسبة المساهمة	ممثل العضو في مجلس الإدارة	عدد الاسهم	مجلس الإدارة
0.13%	سعادة الشيخ / خالد بن ثاني عبد الله آل ثاني	2,000,000.00	دانة الصفاة للاستثمار
0.13%	سعادة الشيخ / عبد الله بن ثاني عبد الله آل ثاني	2,000,000.00	شركه التقى للعقارات والمقاولا ت
0.13%	راشد ناصر راشد سريع الكعبي	2,000,000.00	شركة انماء القابضة
0.21%	سعادة الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني	3,250,000.00	مجموعة الاسلامية القطرية للتأمين
0.25%	سعادة الشيخ / عبد الله بن خالد ثاني آل ثاني	3,785,000.00	المجموعه للرعاية الطبيه ش .م.ق
1.32%	سعادة الشيخ / ثاني بن عبد الله بن ثاني آل ثاني	20,000,000.00	شركة القارة للتجارة
0.88%	السيد / عايض دبسان القحطاني	13,391,382.00	شركة الطيبين للتجارة و الخدمات
0.13%	السيد /عزت رشيد محمد رشيد	2,000,000.00	فسيل للاعمال والعقارات
0.00%	مستقل		السيد / شاهين جاسم السليطي
0.00%	مستقل		السيد / حسن الذوادي
0.00%	مستقل		السيد / محمد بن عوجان الهاجري
3.18%		48,426,382	

الشركات الزميلة

	أنشطة الشركة	بلد التأسيس	الملكية -النسبة المئوية			
			2024	2025	2025	2024
					ألف ر.ق	ألف ر.ق
اسم الشركة						
شركة مكين ش.م.خ.ق	عقاري	قطر	٪49	٪49	------	6,956
شركة التسهيلات الاسلامية ذ.م.م	عقاري	قطر	٪49	٪49	47,412	47,291
شركة المقاول ذ.م.م.	مقاولات	قطر	٪49	٪49	8,615	7,891
بنك أمنية	خدمات مصرفية	المغرب	٪40	٪40	87,983	72,912
					144,010	135,050

Classified as Public | عام

الافصاح عن معاملات أطراف ذات علاقة

تعتبر الأطراف بأنها أطراف ذات علاقة إذا كان لأحد الأطراف المقدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه عند اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة المساهمين الذين لديهم القدرة على السيطرة أو لديهم نفوذ هام على المجموعة، والشركات الشقيقة للمجموعة، والشركات التي تستطيع المجموعة والمساهمين (الذين لديهم القدرة على ممارسة نفوذهم على المجموعة) ممارسة نفوذ هام عليها والآخرين متضمنين عائلات مجلس الإدارة و أقربائها وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية وأي شركة يكون لمجلس الإدارة مساهمة كافية في ملكية تصويتها، بالإضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية للمجموعة.

بلغت الأرصدة/ المعاملات القائمة خلال السنة 2025مع أعضاء مجلس الإدارة أو الشركات التي يملكون فيها حصصا جوهرية كما يلي:

	2025			2024		
	شركات زميلة ألف ريال قطري	مجلس الإدارة ألف ريال قطري	المساهمون وآخرون ألف ريال قطري	شركات زميلة ألف ريال قطري	مجلس الإدارة ألف ريال قطري	المساهمون وآخرون ألف ريال قطري
الموجودات:						
إجمالي موجودات التمويل	45	602,839	15,902	65	1,214,392	35,086
أشباه حقوق الملكية						
حسابات الاستثمار التشاركية	13,183	350,405	14,647	27,217	348,554	501,696
بنود خارج الميزانية العمومية:						
مطلوبات محتملة وضمانات وارتباطات أخرى	215	11,854	128,989	118	13,956	28,736
بنود بيان الدخل الموحد:						
إيرادات من موجودات التمويل	2	61,483	1,391	3	83,922	2,415
أرباح ودائع مدفوعة	416	12,429	9,017	1,110	14,838	20,371
مكافآت أعضاء مجلس	-	24,340	1,010	-	22,894	1,010

	2025	2024
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
تمويلات برهن عقاري وتمويلات مضمونة أخرى	4,031	2,411
بطاقات الائتمان	201	897
	4,232	3,308

بلغت مكافآت كبار مسؤولي الإدارة خلال السنة كالتالي:

	2025	2024
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
منافع قصيرة الأجل	18,200	16,589
منافع طويلة الأجل	2,259	1,711
	20,459	18,300

Classified as Public | عام

جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة 2025

عضو مجلس الإدارة	عدد الاجتماعات 2025	عدد الاجتماعات التي حضرها	أرقام الاجتماعات التي حضرها	أرقام الاجتماعات التي تغيب عنها
شركة دانة الصفاة يمثلها الشيخ/ خالد بن ثاني عبد الله آل ثاني	16	16	1 حتى 16	لا يوجد
شركة التقى للعقارات والمقاولات يمثلها الشيخ / عبد الله بن ثاني عبد الله آل ثاني	16	12	16-15-14-12-11-10-9-8-6-5-4-3	13-7-2-1
شركة إنماء القابضة يمثلها السيد / راشد ناصر سريع الكعبي	16	16	1 حتى 16	لا يوجد
الشركة الاسلامية القطرية للتأمين يمثلها الشيخ / تركي بن خالد ثاني آل ثاني	16	15	16 -15-14-12-11-10-9-8-7-6-5-4-3-2- 1	13
شركة القارة للتجارة يمثلها الشيخ/ ثاني بن عبد الله بن ثاني آل ثاني	16	15	16 -15-14-13-1211-10-9-8-7-6-5-4-3-1	2
مجموعة الرعاية الطبية يمثلها الشيخ / عبد الله بن خالد بن ثاني آل ثاني	16	14	16 -15-14-13-12-11-9-7-6-5-4-3-2- 1	10-8
شركة فسيل للأعمال والعقارات يمثلها السيد / عزت محمد رشيد الرشيد	16	16	1 حتى 16	لا يوجد
شركة الطيبين للتجارة يمثلها د. / عايض دبسان القحطاني	16	15	16 -15-14-13-1211-10-9-8-7-6-5-4-2-1	3
سعادة السيد / حسن عبد الله الذوادي	16	14	16 -15-13-12-11-10-9-8-7-6-5-4-3-2-1	14-3
السيد / شاهين جاسم السليطي	16	16	1 حتى 16	لا يوجد
السيد / محمد بن عوجان آل فهيد الهاجري	16	15	16 -15-14-13-12-11-10-9-8-7-5-4-3-2-1	6

جدول حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية لعام 2025

عضو مجلس الإدارة	عدد الاجتماعات 2025	عدد اجتماعات التنفيذية التي كان فيها عضو 2025	الاجتماعات التي حضرها	أرقام الاجتماعات التي حضرها	أرقام الاجتماعات التي تغيب عنها
السيد / راشد ناصر سريع الكعبي	9	9	9	من 1 حتى 9	لا يوجد
الشيخ عبد الله بن ثاني عبد الله أل ثاني	9	9	9	من 1 حتى 9	لا يوجد
الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني	9	9	9	من 1 حتى 9	لا يوجد
الشيخ/ ثاني بن عبد الله بن ثاني آل ثاني	9	9	9	من 1 حتى 9	لا يوجد
السيد / د. عبد الباسط أحمد الشيبي	9	9	9	من 1 حتى 9	لا يوجد

جدول حضور اجتماعات لجنة التدقيق خلال عام 2025

عضو مجلس الإدارة	عدد الاجتماعات 2025	عدد اجتماعات التدقيق التي كان فيها عضو 2025	عدد الاجتماعات التي حضرها	أرقام الاجتماعات التي حضرها	أرقام الاجتماعات التي تغيب عنها
السيد / حسن عبد الله الذوادي	6	6	6	6-5-4-3-2-1	لا يوجد
السيد / عزت محمد رشيد الرشيد	6	6	6	6-5-4-3-2-1	لا يوجد
السيد / محمد بن عوجان آل فهيد الهاجري	6	6	6	6-5-4-3-2-1	لا يوجد

جدول حضور اجتماعات لجنة المخاطر لعام 2025

عضو مجلس الإدارة	عدد الاجتماعات خلال 2025	عدد اجتماعات المخاطر التي كان فيها عضو	عدد الاجتماعات التي حضرها	أرقام الاجتماعات التي حضرها	أرقام الاجتماعات التي تغيب عنها
الشيخ/ ثاني بن عبد الله بن ثاني آل ثاني	4	4	4	4-3-2-1	لا يوجد
الشيخ / عبد الله بن خالد بن ثاني آل ثاني	4	4	3	4-2-1	الثالث
د. / عايض دبسان القحطاني	4	4	4	4-3-2-1	لا يوجد

Classified as Public | عام

جدول حضور اجتماعات لجنة الترشيحات والحوكمة لعام 2025

عضو مجلس الإدارة	عدد الاجتماعات خلال 2025	عدد اجتماعات الترشيحات التي كان فيها عضو	عدد الاجتماعات التي حضرها	أرقام الاجتماعات التي حضرها	أرقام الاجتماعات التي تغيب عنها
السيد / شاهين جاسم السليطي	2	2	2	2-1	لا يوجد
الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني	2	2	2	2-1	لا يوجد
د. / عايض دبسان القحطاني	2	2	2	2-1	لا يوجد

جدول حضور اجتماعات لجنة المكافآت والحو افز 2025

عضو مجلس الإدارة	عدد الاجتماعات خلال 2025	عدد اجتماعات المكافآت التي كان فيها عضو	عدد الاجتماعات التي حضرها	أرقام الاجتماعات التي حضرها	أرقام الاجتماعات التي تغيب عنها
السيد / د . عايض دبسان القحطاني	1	1	1	1	لا يوجد
الشيخ / عبد الله بن خالد بن ثاني آل ثاني	0	1	0	لا يوجد	الأول
السيد / شاهين جاسم السليطي	1	1	1	1	لا يوجد

Classified as Public | عام

تقييم مجلس الإدارة حول الإلتزام بمتطلبات الهيئة

قام مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي ش.م.ق.ع وشركاته التابعة (معاً "البنك" أو "المجموعة") بتنفيذ تقييم الإلتزام كما في 31 ديسمبر2025 وفقا لقانون هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("متطلبات الهيئة") الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم 5 لعام 2016 ("النظام") ، وخلال عام 2025، أصدرت هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) نظام حوكمة جديد للشركات المدرجة بموجب القرار رقم (5) لسنة 2025، مانحةً الشركات المدرجة مهلة سنة واحدة للامتثال. وقد أُعدّ تقييم مجلس الإدارة حتى 31 ديسمبر 2025 وفقًا لأحكام النظام السابق. وتعمل المجموعة حاليًا على مواءمة إطار حوكمتها وسياساتها وممارساتها مع متطلبات نظام حوكمة الشركات المُعدّلة، وستواصل تنفيذ المتطلبات المتبقية خلال الفترة الانتقالية المسموح بها.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يلتزم مجلس الإدارة بتنفيذ مبادئ الحوكمة المنصوص عليها في النظام:

- العدل والمساواة بين أصحاب المصلحة دون تمييز بينهم على أساس العرق ونوع الجنس والدين؛
- الشفافية والإفصاح عن المعلومات وتقديمها إلى الهيئة وأصحاب المصلحة في الوقت المناسب وبطريقة تمكنهم من اتخاذ القرارات والقيام بواجباتهم بشكل صحيح؛
- التمسك بقيم المسؤولية الاجتماعية للشركات؛
- تقديم المصلحة العامة للمجموعة وأصحاب المصلحة على المصلحة الشخصية؛ و
- أداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل للمسؤولية الناشئة عنها إلى أصحاب المصلحة والمجتمع.

تقييم الإدارة للإلتزام

وفقًا للمادة 2 من النظام، أجرينا تقييمًا لالتزام بنك قطر الدولي الاسلامي بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام. ولتنفيذ هذا التقييم، قامت إدارة الإلتزام بالمجموعة بإكمال قائمة استقصاء مرفقة بمواد قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة والنظام وذلك لوضع الأسس للنتائج التي استخلصناها.

مرا قبو الحسابات الخارجيون

وفقا للنظام، تم تعيين كي بي إم جي ، شركة التدقيق الخارجي للمجموعة، لإصدار تقرير التأكيد المحدود حول تقييم الإدارة لمدى الإلتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة والنظام كما في 31 ديسمبر 2025 وفقا للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم 3000 (معدل) "مهام التأكيد خلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB).

النتيجة التي توصل لها مجلس الإدارة

استنادًا إلى تقييمنا ونتائج الإجراءات المتبعة ،يؤكد مجلس الإدارة الإمتثال لمتطلبات النظام كما في 31 ديسمبر 2025 .

خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

مسؤوليات مجلس الإدارة

يعد مجلس إدارة المجموعة مسؤولا عن وضع ضوابط رقابة داخلية فعالة على إعداد التقارير المالية والحفاظ عليها.

إن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية هي عملية مصممة من قبل أو تحت إشراف الرئيس التنفيذي وكبار مسؤولي الإدارة المالية لدى المجموعة، ويتم تفعيلها بواسطة مجلس إدارة المجموعة والإدارة والموظفين الآخرين بهدف توفير تأكيد معقول حول موثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للأغراض الخارجية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والأحكام المطبقة في لوائح مصرف قطر المركزي. وتماشيًا مع متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وبالنسبة للأمور التي لا تغطيها معايير المحاسبة المالية، تقوم المجموعة بالاسترشاد بالمعايير الدولية للتقارير المالية ذات الصلة الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولي.

وهي تشمل السياسات والإجراءات التي:

- تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، بتفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف بموجودات المجموعة؛
- تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية المعايير الدولية للتقارير المالية/ معايير المحاسبة المالية، وأن مقبوضات ونفقات المجموعة تتم فقط وفقًا للتفويضات الصادرة عن الإدارة ومجلس إدارة المجموعة؛
- تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بمنع أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المجموعة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

يعد مجلس إدارة المجموعة مسؤولا عن تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية كافية والتي تضمن عندما يتم تشغيلها بفعالية أن يتم تنفيذ أعمالها بانتظام وكفاءة. وتشتمل هذه الأنظمة على:

- الإلتزام بسياسات المجموعة؛
- حماية موجوداته؛
- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها؛
- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها؛
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب .
- الإلتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي والصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية .

نظرًا للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ. وقد لا يتم تجنبها أو كشفها في الوقت المناسب.

علاوة على ذلك، تخضع توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية لمخاطر تتمثل في جواز أن تصبح ضوابط الرقابة غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الإلتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

تقييم الإدارة

في هذا القسم، نقدم وصفًا للنطاق الذي يغطيه تقييم مدى ملاءمة الرقابة الداخلية لدى المجموعة على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك العمليات الجوهرية التي تم تناولها وأهداف الرقابة والمنهج الذي تتبعه الإدارة لإتمام تقييمها.

يشترط على المجموعة أن تقوم بإعداد تقرير حول ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وفاعلية تطبيقها فيما يتعلق بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية .

أجرينا تقييماً حول التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2025، بناء على إطار العمل والمعايير المحددة في ضوابط الرقابة الداخلية -الإطار المتكامل (2013)، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي ("إطار COSO").

نطاق التقييم

يعدّ إطار عمل ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية عملية مصممة لتوفير التأكيد المعقول بشأن موثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للمجموعة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية/معايير المحاسبة المالية. تشتمل ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية على ضوابط الرقابة على الإفصاح في البيانات المالية والإجراءات المصممة لتجنب حالات التحريف.

يعمل بنك قطر الإسلامي الدولي ش.م.ق.ع ويقوم بتنفيذ أنشطته في دولة قطر. ولأغراض هذا التقرير، وضع مجلس الإدارة في الحسبان فقط ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأنشطة المجموعة كما هو موضح سابقًا.

عند تقييم مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، حددت الإدارة العمليات الجوهرية باعتبارها تلك العمليات التي تتعلق بحالات التحريف في مسار العمليات أو مبالغ البيانات المالية ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي يسببها الاحتيال أو الخطأ والتي من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

العمليات الجوهرية للمجموعة في 31 ديسمبر 2025 هي:

1- ضوابط الرقابة على مستوى المنشأة.
2- تمويل الشركات.
3- تمويل الأفراد.
4- الودائع.
5- دائرة الإلتزام.
6- دفترالأستاذ العام وإعداد التقارير المالية.
7- تكنولوجيا المعلومات.
8- الموارد البشرية والرواتب.
9- دائرة المشتريات والذمم الدائنة والدفع.
10- إدارة الخزينة.

مراقبو الحسابات الخارجيون

وفقًا للنظام، أصدرت شركة كي بي إم جي ، فرع قطر ، وهي مدقق الحسابات الخارجي المستقل للمجموعة، تقرير التأكيد المعقول حول تقييم الإدارة ومدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار عمل ضوابط الرقابة الداخلية للمجموعة على إعداد التقارير المالية.

النتيجة التي توصل لها مجلس الإدارة

بناء على تقييم الإدارة، استنتج مجلس الإدارة أن ضوابط الرقابة الداخلية لدى المجموعة على إعداد التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2025 مصممة ويتم تشغيلها بفعالية لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بها بناءً على إطار العمل و المعايير المحددة في ضوابط الرقابة الداخلية- الإطار المتكامل (2013)- الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريد واي("اطار COSO") وبما يتماشى مع الأحكام المنصوص عليها في النظام.

خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

كي بي ام جي
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث
شارع ٢٣٠، مبنى ٢٤٦
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون : ٤٤٥٧٦٤٤٤ ٩٧٤+
فاكس : ٤٤٣٦٧٤١١ ٩٧٤+
الموقع الالكتروني : kpmg.com/qa

تقرير التأكيد المحدود المستقل

لمساهمي بنك قطر الدولي الإسلامي (ش.م.ق.ع)

تقرير عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية

وفقا للأحكام من نظام حوكمة الشركات للشركات المدرجة ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر") كَلّفنا مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي (ش.م.ق.ع) ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة") للقيام بمهمة تأكيد معقول على وصف مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية ("الرقابة الداخلية على التقارير المالية") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ("البيان").

مسؤوليات مجلس الإدارة

ويتولى مجلس إدارة البنك مسؤولية إعداد وتقديم بيان الرقابة الداخلية على التقارير المالية بشكل عادل وفقًا لأهداف الرقابة المنصوص عليها في المعايير.

يتضمن بيان الرقابة الداخلية على التقارير المالية ، الذي وقعه رئيس مجلس إدارة المجموعة وتمت مشاركته مع كي بي إم جي في ٢٣ فبراير ٢٠٢٦ ("الملحق ١") والذي سيتم تضمينه في تقرير الحوكمة السنوي للمجموعة، ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية ("الرقابة الداخلية على التقارير المالية")؛
- وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات ضوابط الرقابة على مستوى المنشأة، تمويل الشركات، تمويل الأفراد، الودائع، دائرة الالتزام، دفتر الأستاذ العام وإعداد التقارير المالية، تكنولوجيا المعلومات ، الموارد البشرية والرواتب ، إدارة الخزينة ودائرة المشتريات والذمم الدائنة والدفع.
- تصميم وتنفيذ وفحص الضوابط لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات والإخفاقات الرقابية وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعة لمنع مثل هذه الإخفاقات أو لسد فجوات الرقابة؛
- تخطيط وأداء اختبارات من جانب الإدارة وتحديد أوجه القصور في الرقابة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استنادا إلى المعايير المقررة في إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي و المعروف بـ ("COSO") لجنة المنظمات الراعية" أو "إطار عمل لجنة المنظمات الراعية".

كي بي إم جي فرع قطر، مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة في دولة قطر بصفتها شركة عضو في شبكة مجموعة الشركات الأعضاء، المستقلة المنتسبة إلى كي بي إم جي التعاونية الدولية ("كي بي إم جي الدولية")، وهي شركة انجليزية يمتلك اسم شركة كي بي إم جي وتعارفها علامات تجارية مسجلة لشركة كي بي إم جي التعاونية الدولية ("كي بي إم جي الدولية")

تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ واختبار والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الخالي من الأخطاء الجوهرية. كما أنها تتضمن وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل اللجنة وصياغة ضوابط الرقابة وتنفيذها وضوابط التشغيل بفعالية لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقديرات المعقولة في ظل الظروف، والحفاظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضًا عن منع واكتشاف الاحتيال وتحديد وضمان امتثال المجموعة للقوانين واللوائح المطبقة على أنشطتها. إن مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وان أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتنا في فحص بيان الرقابة الداخلية على التقارير المالية وإصدار تقرير عنه في شكل استنتاج معقول مستقل يستند إلى الأدلة التي تم الحصول عليها. لقد قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لمهام التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل)، مهام التأكيد بخلاف التدقيق أو المراجعة للمعلومات المالية التاريخية الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان بيان الرقابة الداخلية على التقارير المالية معروضاً بشكل عادل، من كافة الجوانب المادية، وفقاً لأهداف الرقابة الواردة فيه.

نقوم بتطبيق المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم (١)، والذي يتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لإدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

لقد امتثلنا للاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى لمجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين، ولائحة الأخلاقيات للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) والتي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا، بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

تضمنت مهمتنا أيضاً تقييماً لمدى ملاءمة نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية الخاص بالمجموعة، ومدى ملاءمة المعايير في إعداد وعرض البيان في ظل ظروف المهمة، وتقييم العرض العام لبيان الرقابة الداخلية على التقارير المالية ، وما إذا كانت نظم الرقابة الداخلية على القوائم المالية قد تم تصميمها بشكل مناسب و منفذة وتعمل بشكل فعال اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بناءً على إطار عمل COSO. التأكيد المحدود أقل من التأكيد المطلق.

تشمل الإجراءات التي تم تنفيذها على بيان الرقابة الداخلية على التقارير المالية ، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- إجراء استفسارات من إدارة المجموعة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة.
- فحص المجالات التي تقع ضمن النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية الموحدة للمجموعة،
- تقييم كفاية التالي:
  - مستندات الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - مستندات الرقابة على مستوى المنشأة والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - مخاطر وضوابط تقنية المعلومات المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛

- ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.

- فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها.
- فحص خطوات سير الإجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء معاينة مستقلة لخطوات سير الإجراءات ، على أساس العينة، عند الضرورة؛
- تقييم أهمية أي نقطة ضعف حددتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛
- تقييم أهمية أي فجوات إضافية تُكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة؛
- فحص خطط الإدارة لاختبار الفاعلية التشغيلية لتقييم مدى معقولية الاختبارات الخاصة بطبيعتها ومداها وتوقيتها، وما إذا تم اسناد مسؤوليات الاختبار بالصورة الصحيحة؛
- فحص مستندات الاختبار الخاصة بالإدارة لتقييم ما إذا أجري اختبار الفاعلية التشغيلية للضوابط الرئيسية بواسطة الإدارة وفقاً لخطة الاختبار التي وضعتها الإدارة؛ و
- إعادة إجراء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي اجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.

كجزء من هذه المهمة، لم نقم بتنفيذ أي إجراءات عن طريق تدقيق أو مراجعة أو التحقق من بيان الرقابة الداخلية على التقارير المالية ولا من السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

لقد قمنا بإجراء مثل هذه الاستفسارات من مراجعي الحسابات للمكونات الهامة داخل المجموعة المعنية وقمنا بمراجعة عملهم بالقدر اللازم للتوصل إلى نتيجة نهائية. وسنبقى المسؤولين عن هذه النتيجة وحدنا.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للبنك (ولكنها لا تتضمن بيان الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتقرير تأكيدنا المحدود عليها)، والذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. استنتاجنا على بيان الرقابة الداخلية على التقارير المالية لا يمتد للمعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بمهمتنا حول تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، دراسة ما إذا كانت المعلومات الأخرى تختلف اختلافا جوهريا عن بيان الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو عن المعرفة التي حصلنا عليها في المهمة، أو بخلاف ذلك يبدو عليها أنه قد تم تحريفها تحريفا جوهريا.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، في حالة توصلنا إلى أن هناك تحريفا جوهريا عليها، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذا الأمر للجهات المسؤولة عن الحوكمة.

خصائص وقيود بيان الضوابط الداخلية على التقارير المالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية

تخضع المعلومات غير المالية لقيود أكثر متأصلة من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقرير مجلس الإدارة حول الضوابط الداخلية على التقارير المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. ونظراً للقيود المتأصلة في الضوابط الداخلية على التقارير المالية بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليم للضوابط، فقد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الاحتيال ولا يتم اكتشافها. ولذلك، فإن الضوابط الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع أو تكتشف جميع الأخطاء أو السهو في معالجة المعاملات أو تسجيلها ، وبالتالي لا يمكن أن توفر ضماناً مطلقاً بأن أهداف الرقابة سيتم تحقيقها. كما أن توقعات أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لخطر أن تصبح الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور. علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتشغيلها اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ والتي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تكون قد عالجت بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية على التقارير

المالية قبل تاريخ وضع تلك الضوابط قيد التشغيل.

تم إعداد بيان الرقابة الداخلية على التقارير المالية لتلبية الاحتياجات المشتركة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وبالتالي قد لا يتضمن كل جانب من جوانب المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردياً مهمة في بيئته الخاصة.

المعايير

إن معايير هذه المهمة هي أهداف الرقابة المنصوص عليها في اطار COSO والتي يتم على أساسها قياس أو تقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أدوات الرقابة.

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهنًا بها.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

في رأينا، واستنادًا إلى نتائج إجراءات التأكيد المحدودة لدينا، فإن بيان الرقابة الداخلية على التقارير المالية الصادر عن مجلس الإدارة اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بأن الضوابط تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بشكل فعال وفقًا لإطار COSO، هو بيان عادل من جميع النواحي الجوهرية.

القيود المفروضة على استخدام تقريرنا

يتم إعداد تقريرنا لمساهمي المجموعة وهيئة قطر للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لتلبية متطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتنفيذ المسؤوليات الموكلة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في النظام. لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في اكتساب حقوق ضدنا بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية وننفي أي التزام تجاه أي طرف بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا، أو عن تقرير التأكيد المحدود المستقل هذا، أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

يتم إصدار تقريرنا إلى مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لا يجوز نسخه أو الإشارة إليه أو الكشف عنه كليًا (باستثناء الأغراض الداخلية للبنك) أو جزئياً دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة منا.

٢٣ فبراير ٢٠٢٦
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١
مرخص لدى هيئة قطر للأسواق المالية: مدقق خارجي ترخيص رقم: ١٢٠١٥٣

المرفق١: بيان مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية

كي بي ام جي
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث
شارع ٢٣٠، مبنى ٢٤٦
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون : ٤٤٥٧٦٤٤٤ ٩٧٤+
فاكس : ٤٤٣٦٧٤١١ ٩٧٤+
الموقع الالكتروني : kpmg.com/qa

تقرير التأكيد المحدود المستقل

لمساهمي بنك قطر الدولي الإسلامي (ش.م.ق.ع)

تقرير حول الالتزام بقوانين ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرج في الأسواق الرئيسية

وفقًا لنظام حوكمة الشركات الصادر بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ من قبل هيئة قطر للأسواق المالية، كما هو مطبق بموجب المادة ٢ من قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥ (المشار إليه فيما يلي بـ "النظام")، تم تكليفنا من قبل مجلس الإدارة لبنك قطر الدولي الإسلامي (ش.م.ق.ع) ("البنك") بإجراء مهمة تأكيد محدودة بشأن تقييم مجلس الإدارة (أ) ما إذا كان البنك لديه عملية قائمة للامتثال لنظامه الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة؛ و (ب) ما إذا كان البنك ملتزمًا بأحكام النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، ويشار إليهما معًا باسم "بيان حوكمة الشركات".

مسؤوليات مجلس الإدارة

مجلس إدارة البنك مسؤول عن:

- إعداد وتقديم بيان الحوكمة للشركات وفقًا للمعايير. قدم مجلس الإدارة بيان الحوكمة للشركات، والذي تم مشاركته مع كي بي إم جي في ٢٣ فبراير ٢٠٢٦ ("الملحق ١")، ليتم تضمينه كجزء من تقرير الحوكمة السنوي للشركات.
- تصميم وتنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وتقديم بيان الحوكمة للشركات بشكل عادل وخالٍ من الأخطاء الجوهرية، سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ.
- منع الاحتيال واكتشافه وتحديده والتأكد من أن البنك لديه عملية قائمة للامتثال لنظامه الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة والامتثال لأحكام القانون.
- التأكد من تدريب الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد بيان الحوكمة للشركات بشكل مناسب، وتحديث الأنظمة بشكل صحيح وأن أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

كي بي إم جي فرع قطر، مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة في دولة قطر بصفتها شركة عضو في شبكة مجموعة الشركات الأعضاء المستقلة المنتسبة إلى كي بي إم جي التعاونية الدولية ("كي بي إم جي الدولية")، وهي شركة انجليزية يمتلك اسم شركة كي بي إم جي وشعارها علامات تجارية مسجلة لشركة كي بي إم جي التعاونية الدولية ("كي بي إم جي الدولية")

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتنا في فحص بيان الحوكمة الشركات وتقديم تقرير عنه في صيغة نتيجة ضمان محدودة مستقل تعتمد على الأدلة التي تم الحصول عليها. لقد أجرينا مشاركتنا وفقاً للمعيار الدولي لمهام التأكيد ٣٠٠٠ (ISAE) (المعدل)، وعمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو فحص المعلومات المالية التاريخية الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كانت البيان قد تم تقديمه بشكل عادل، من جميع النواحي المادية، وفقًا للمعايير.

قمنا بتطبيق معيار إدارة الجودة الدولي رقم (١) والذي يتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لإدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية، القانونية والتنظيمية القائمة عليها.

لقد امتثلنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى لمجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين، واللائحة الدولية لأخلاقيات المحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) لائحة (IESBA) ، والتي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني .

تعتمد الإجراءات المطبقة على فهمنا لعملية امتثال البنك بالنظام الأساسي الخاص به، وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وامتثاله للنظام وظروف المشاركة الأخرى، واعتبارنا للمجالات التي من المحتمل أن تنشأ فيها حالات عدم امتثال مادية.

كي يتم الحصول على فهم لأسلوب التزام البنك بالنظام الأساسي الخاص به، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وامتثاله لمواد النظام وظروف الارتباط الأخرى، فقد وضعنا في الاعتبار الأسلوب المستخدم من أجل تصميم إجراءات تأكيد محدودة مناسبة في ضوء الظروف، ولكن ليس لأغراض التعبير عن أي نتيجة بشأن فعالية أسلوب البنك أو الرقابة الداخلية على الإعداد والعرض العادل للبيان.

يتضمن ارتباطنا أيضاً تقييم مدى ملاءمة أسلوب البنك للامتثال بالنظام الأساسي، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وامتثاله لمواد النظام، ومدى ملاءمة المعايير المستخدمة في إعداد البيان في ضوء ظروف المهمة، وتقييم مدى ملاءمة الأساليب والسياسات والإجراءات المستخدمة في إعداد البيان.

تختلف الإجراءات التي تم تنفيذها في ارتباط التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها عن ارتباط التأكيد المعقول، وتكون أقل في مداها. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط التأكيد المعقول.

لا تنطوي إجراءات التأكيد المحدود لدينا على تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة للامتثال لمتطلبات مواد النظام.

تضمنت الإجراءات التي تم إجراؤها على البيان، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- فحص التقييم الذي تم إكماله من قبل مجلس الإدارة للتحقق مما إذا كان لدى البنك أي أسلوب امتثال للنظام الأساسي الخاص به، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك مواد النظام.
- فحص الأدلة الداعمة المقدمة للتحقق من التزام البنك بمواد النظام. و
- القيام بإجراءات إضافية اعتبرت ضرورية للتحقق من امتثال البنك (متضمنة مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات الحوكمة، وما إلى ذلك).

كجزء من هذه المشاركة، لم نقم بتنفيذ أي إجراءات عن طريق التدقيق أو المراجعة أو التحقق من البيان ولا من السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في تقرير السنوي للبنك (ولكنها لا تتضمن بيان حوكمة الشركة أو تقرير تأكيدنا المحدود عليه) والذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. لا تمتد النتيجة التي توصلنا إليها حول بيان حوكمة الشركة لتشمل المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بمهمتنا على التقرير حول بيان حوكمة الشركة، مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وفي سبيل القيام بذلك، علينا دراسة ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تنسجم بصورة جوهرية مع بيان حوكمة الشركة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المهمة أو يبدو عليها أنها محرفة بصورة جوهرية.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، لو استنتجنا أن هناك تحريفا جوهريا عليه، يطلب منا الإبلاغ عن الأمر لأولئك المنوط بهم عملية الضوابط.

خصائص وحدود بيان الحوكمة للشركات

يتم اتباع العديد من الإجراءات من قبل المنشآت لتبني متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يطبقون الإجراء، وتفسيرهم لهدف هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان إجراء الامتثال قد تم تنفيذه بفعالية، وفي بعض الحالات لن يحتفظوا بسجل تتبع للحسابات. ومن الملاحظ أيضاً أن تصميم إجراءات الالتزام سيتبع أفضل الممارسات التي تختلف من جهة إلى أخرى، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير للمقارنة بها. تخضع المعلومات غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقييم مجلس الإدارة للأسلوب المعمول به لضمان الامتثال للنظام الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك الامتثال للائحة والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في الضوابط الداخلية على الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك احتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليم للضوابط، قد تحدث تحريفات جوهرية بسبب الخطأ أو الغش ولا يتم اكتشافها.

تم إعداد بيان حوكمة الشركات لتلبية الاحتياجات المشتركة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وقد لا يتضمن، بالتالي، كل جانب من جوانب المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي مهمة في بيئته الخاصة.

المعايير

تتمثل معايير هذه المشاركة في تقييم عملية الامتثال للنظام الأساسي للبنك، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والامتثال لمواد النظام.

النتائج

لقد تم تكوين استنتاجنا على أساس الأمور الموضحة في هذا التقرير ويخضع لها .

نحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

وبناءً على الإجراءات التي تم تنفيذها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يصل إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ لم يتم عرضه بشكل عادل في جميع النواحي الجوهرية وفقًا للمعايير الموضحة في الاعلى.

التأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى بيان حوكمة الشركة من مجلس الإدارة والذي يشير إلى نظام حوكمة الشركات المعدل للشركات المدرجة من هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥. يمنح النظام المعدل الشركات المدرجة فترة سماح مدتها سنة واحدة لتحقيق الالتزام بنصوصه. بناء عليه، فإن تقييم مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ والنتيجة التي توصلنا إليها عنه تم عرضهما استنادا إلى النظام السابق. نتيجتنا غير معدل فيما يتعلق بهذا الأمر.

القيود المفروضة على استخدام تقريرنا

تم إعداد تقريرنا لمساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لتلبية متطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتنفيذ المسؤوليات الموكلة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في النظام. لذلك لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في اكتساب حقوق ضدنا بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية وننفي أي التزام تجاه أي طرف بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا أو عن تقرير التأكيد المحدود المستقل هذا أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

يتم إصدار تقريرنا إلى مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لا يجوز نسخه أو الإشارة إليه أو الكشف عنه، بالكامل (باستثناء الأغراض الداخلية للبنك) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الكتابية المسبقة.

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١
ترخيص هيئة قطر للأسواق المالية: مدقق خارجي
ترخيص رقم: ١٢٠١٥٣

٢٣ فبراير ٢٠٢٦
الدوحة
دولة قطر

الملحق ١: تقييم مجلس الإدارة لعملية الالتزام بالنظام الأساسي للبنك وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة والالتزام بأحكام النظام.